جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم العلوم الإنسانية

مذكرة ماستر

الميدان: العلوم الإنسانية
الفرع: التّاريخ
التّخصص: تاريخ الوطن العربي معاصر

رقم: .....

إعداد الطّالبة:
دليلة شنّوفي

يوم: 2019/07/02م

إمارة شرق الأردن (1921-1946م)

لجنة المناقشة:

علي زيان	أ. مس أ	جامعة محمد خيضر بسكرة	رئيس
نصر الدين مصمودي	أ. مح ب	جامعة محمد خيضر بسكرة	مقرر
فضيلة صدراتة	أ. مح أ	جامعة محمد خيضر بسكرة	مناقش

السنة الجامعية : 2018 – 2019

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النّبي صلّى الله عليه وسلّم قال: **« لا يَشْكُرُ اللَّهَ مَنْ لا يَشْكُرُ النَّاسَ».**

الحمد لله على إحسانه والشّكر له على توفيقه وامتنانه ونشهد أن لا اله إلا الله وحده لا شريك له تعظيما ونشهد أن سيّدنا محمّد عبده ورسوله صلىّ الله عليه وعلى آله وأصحابه وأتباعه وسلم.

بعد شكر الله عز وجل على توفيقه لي إتمام هذا البحث المتواضع، أتقدم بجزيل الشّكر إلى الدكتورين الفاضلين **"نصر الدّين مصمودي"** و**"لخميسي فريح"** اللّذين لن تكفي حروف هذه المذكرة لإيفائهما حقهما على توجيهاتهما العلميّة الّتي لا تقدّر بثمن واللذين تفضلا بالإشراف على هذا العمل فجزاهما الله عنّا كل خير ولهما منّا كلّ التّقدير والاحترام.

كما أتوجه بخالص شكري وتقديري إلى كل أساتذتي في قسم التّاريخ.

إلى كل من ساعدني من قريب أو من بعيد جزيل الشّكر والعرفان. .

إهداء

أحمد الله عزّ وجل على منّه وعونه لإتمام هذا البحث.

إلى الّذي وهبني كل ما يملك حتى أحقق له آماله، إلى مُدَرّسي الأولى في الحياة أبي الغالي على قلبي أطال الله في عمره.

إلى الّتي وهبت فلذة كبدها كل العطاء والحنان، إلى الّتي سهرت وصبرت على كل شيء، إلى نبع الحنان أمّي أعزّ ملاك على القلب والعين جزاها الله عنّي خير الجزاء في الدّارين الدّنيا والآخرة.

إلى من تحمّل معي مشاق الدّنيا وعناء الدّراسة إلى من دعّمني وشجّعني وصبر معي على إكمال دراستي الجامعيّة، إلى رفيق دربي في الحياة، زوجي الغالي.

إلى أحبّتي وسندي في الحياة إخوتي وأخواتي الّذين أحيا بهم كلّما جلست إليهم "إبراهيم، جمعة، مراد، عثمان، عقبة، مهدي، فريال، ماريا".

إلى فلذة كبدي وقرّة عيني أولادي "آية، أمير، محمد أنس".

إلى من أكنّ لهم تقديري واحترامي والدَيّ زَوجي.

إلى رفيقتي صاحبة القلب الطيّب والنّوايا الصّادقة، إلى من رافقتني منذ أن وطئت قدماي أرض الجامعة زميلتي "بن عبّاس نور الهدى".

إلى من شجّعني وساندني في الدّراسة، إلى أحبّتي، "صبرينة، صباح، رشيدة، ليلى"

إلى كلّ من يتذكّره قلبي ونسيه قلمي

مقدّمـــــــة

خضعت أقطار المشرق العربيّ للحكم العثمانيّ قرابة أربعة قرون، ولكن ومع بداية القرن التّاسع عشر ضعفت الدّولة العثمانيّة نتيجة لعوامل داخليّة وخارجيّة، وهذا ما كان سببا في انهزامها في الحرب العالميّة الأولى، أمام دول الحلفاء وكانت هذه الحرب خطّا فاصلا ونقطة تحول في تاريخ المشرق العربيّ فقد قسّمت المنطقةُ بين الدّول الاستعمارية الأوروبية (فرنسا وبريطانيا) وذلك بمقتضى اتفاقيّة سايكس بيكو(1916م) والّتي تُرجمت عمليّا في معاهدة سان ريمو(1920م) إلى أربعة أقسام: سوريا ولبنان وُضعتا تحت الوصاية الفرنسيّة، والعراق وفلسطين وشرق الأردن تحت الانتداب البريطاني.

ومنطقة شرق الأردن كانت جزء لا يتجزأ من بلاد الشام قبل أن تصبح كيانا مستقلا يعرف باسم " إمارة شرق الأردن" والّتي هي مجال دراستنا المعنونة ب " إمارة شرق الأردن 1921-1946م"

أسباب اختيار الموضوع: تنوّعت أسباب اختياري للموضوع ومن هذه الأسباب ما هو موضوعي ومنها ما هو ذاتي حيث جاءت كالآتي:

أسباب موضوعية:

1- الإسهام في التعريف بمنطقة شرق الأردن.

2- معرفة الكيفية التي تم بها إخضاع منطقة شرق الأردن للانتداب البريطاني وطبيعة هذا الانتداب.

أسباب ذاتية:

1- ميولي لدراسة منطقة المشرق العربي ومقاومته للاستعمار الأوروبي.

2- الرغبة في معرفة تاريخ الأردن.

أهداف الدراسة:

تهدف دراستي لهذا الموضوع إلى:

1- التّعريف بمنطقة شرق الأردن والتطورات التي عرفتها حتى ظهورها كإمارة مستقلة.

2- إبراز التّدخل الأجنبيّ في تقسيم خريطة الوطن العربي في المشرق العربي.

الإشكالـــــية: تتمحور إشكاليّة موضوعيّ في ما يلي:

" **ما الخلفيّات الحقيّقة التي كانت وراء ظهور إمارة شرق الأردن 1921ــ 1946م.؟**"

والتي تندرج تحتها جملة من التّساؤلات تتمثل فيما يلي :

1- كيف تأسست إمارة شرق الأردن؟

2- من هي الأسرة التي كانت وراء ظهور إمارة شرق الأردن وكيف اعتلت سدّة الحكم؟

3- ماهي التّطورات السياسيّة الّتي عرفتها إمارة شرق الأردن خلال مرحلة التأسيس؟

4- ما موقف ودور إمارة شرق الأردن خلال الحرب العالميّة الثانيّة؟

المنهج المتبع في هذه الدراسة:

من المناهج التي اعتمدَت عليها في هذه الدّراسة المنهج التّاريخي والوصفيّ فالمنهج التّاريخي جاء ليؤرّخ لفترة هامّة من ماضي المنطقة، والمنهج الوصفي لوصف الأحداث التي مرّت بها إمارة شرق الأردن خلال هذه الفترة، بالإضافة للمنهج التّحليلي من خلال الوقوف على الخلفيّات والدّوافع التي أدت إلى ظهور إمارة شرق الأردن.

وللإجابة على الإشكالية وتساؤلاتها الفرعيّة قسّمت البحث إلى : ثلاث فصول بحيث تناولت في الفصل الأوّل التّعريف بمنطقة شرق الأردن قبل تأسيس الإمارة جغرافيّا وتاريخيّا، وتطرقت فيه كذلك إلى أوضاع المنطقة بداية القرن التاسع عشر وكيف كانت مسرحا للثورة العربية، ثم انفصالها عن الحكم الفيصلي وانشاء الحكومات المحليّة من قبل بريطانيّا من أجل إحكام قبضتها على منطقة شرق الأردن.

أما الفصل الثّاني تناولت فيه نشأة إمارة شرق الأردن حيث تطرقت إلى قدوم الأمير عبد الله وتأسيسه للحكومة المركزية، ثم الانتداب البريطاني ودوافع فرض الانتداب على شرق الأردن، بالإضافة إلى معاهدة فيفري 1928م والتي كانت سببا في ظهور طبقة واعية رفضت هذه المعاهدة عن طريق تشكيل الأحزاب.

أما الفصل الثّالث والأخير: فتطرقت فيه إلى إمارة شرق الأردن خلال وبعد الحرب العالميّة الثانيّة وكيف كانت أوضاع الإمارة خلال فترة الحرب، بالإضافة إلى موقف ودور الإمارة خلال الحرب، حيث وقفت إلى جانب دول الحلفاء خاصة بريطانيا، ثم تناولت النّضال السّياسيّ للأردنيين من أجل الاستقلال والّذي تكلّل بإمضاء معاهدة الّتحالف البريطانيّة الأردنيّة 1946م، والّتي أنهت الانتداب البريطانيّ وأعلنت شرق الأردن دولة مستقلّة.

ومن أهم المصادر والمراجع التي تم الاعتماد عليها لدراسة هذا الموضوع نذكر منها:

- مذكّرات، عبد الله بن الحسين، والّتي تعتبر من أهم المصادر التي تحدّثت عن تأسيس الإمارة، أيضا من أهم المصادر كذلك مذكرات غلوب باشا والتّي وضحت بإسهاب دور وموقف الإمارة خلال الحرب، وأيضا كتاب أمين سعيد المعنون ب: الثّورة العربيّة الكبرى، الجزء الثالث والتي يتكلم فيها عن تاريخ منطقة الهلال الخصيب ومن بينها منطقة شرق الأردن موضوع دراستنا.

أمّا المراجع فتمثلت في: كتاب علي المحافظة، تاريخ الأردن المعاصرة، "عهد الإمارة"، ويعتبر من أهم المراجع التي تحدثت عن تاريخ شرق الأردن من 1921–1946م، بالإضافة إلى كتاب محمد سهيل طقوس، تاريخ بلاد الشام الحديث والمعاصر، والذي يتحدث فيه عن منطقة شرق الأردن في الفترة الحديثة والمعاصرة.

الصعوبات: من الصّعوبات التي واجهتني في انجاز هذا الموضوع خاصة في مرحلة جمع المادة العلمية، حيث وجدت صعوبة في الحصول على المراجع وبعض المصادر رغم توفرها على مواقع الانترنت لكنها معروضة للبيع، بالإضافة إلى عدم توفر دراسات سابقة حسب علمي.

الفصل الأوّل:

منطقة الأردن قبل تأسيس الإمارة.

أوّلا: لمحة تاريخيّة وجغرافيّة حول منطقة شرق الأردن.

أ- جغرافيّا:

يطلق اسم شرق الأردن على المنطقة الممتدة من فلسطين يفصلها عنها نهر الأردن والبحر الميت ووادي عربة، ويحدّها من الشّمال نهر اليرموك الذي يفصلها عن سوريّة، ومن الشّرق العراق ومن الجنوب الشرقيّ منطقة نجد يفصلها عنها باديّة الشّام، ومن الجنوب الحجاز[1]، وتعود تسمية الأردن بهذا الاسم إلى موقعها الجغرافي شرق نهر الأردن[2].

يتميز مناخ شرق الأردن بأنّه حارّ شديد الجفاف صيفا خصوصا من ناحيّة الشّرق والجنوب الشرقيّ، ومعتدل في الجهة الغربية وتسقط عليه أمطار موسمية تقل أحيانا وتكثر أحيانا أخرى، ويتألف شرق الأردن من هضبة عاليّة ترتفع قليلا على شكل قبّة في الغرب ثم تنحدر بشدّة إلى غور الأردن والبحر الميت والعربة[3]، ومن أهم جباله جبال عجلون في الشّمال الغربيّ وجبال الشراة في الجنوب إلى الشرق من وادي العرب، ويصل ارتفاع الجبال فيها إلى أكثر من 1600متر[4]، ومن أهم أنهار شرق الأردن نهر الأردن الفاصل بين الضفة الغربيّة بفلسطين والضّفة الشرقيّة، وينبع من جنوب شرق لبنان وسوريا، ومن روافد هذا النّهر الكبير رافد اليرموك، ورافد الزرقاء[5].

---

[1] لانكستر هاردنج، **آثار الأردن**، تر، سليمان موسى، منشورات اللّجنة الأردنية للتّعريب والتّرجمة والنّشر، الأردن، 1965م، ص 9.

[2] محمد سهيل طقوش، **تاريخ بلاد الشّام (الحديث والمعاصر)**، دار النفائس، لبنان، 2014م، ص 247.

[3] يحيى الشّامي، **موسوعة المدن العربيّة والإسلاميّة**، دار الفكر العربي، بيروت، 1993م، ص ص 11- 12.

[4] ماكس فرايهيرفون أوينهايم، **البدو**، ط2، تر، محمود كيبيو، الفرات للنّشر والتّوزيع، لبنان، 2007م، ص ص 250-251.

[5] يحيى الشّامي، المرجع السابق، ص 9.

كان العمران في منطقة شرق الأردن قليلا وأقتصر على مجموعة من القرى المتناثرة في المناطق الجبلية في ، الكرك والسّلط وعجلون وجرش وأربد والرمثا[1].

ب- تاريخيا:

أظهرت التنقيبات التي أجريت في واد الأردن عن وجود بشري يعود إلى ستّة آلاف سنة خلت،[2] وقد تعاقب على الأردن العديد من الحضارات الأدومية والمؤابية وعمونية، وآرامية وآشوريّة، ويونانيّة وفارسيّة، ورومانيّة وبيزنطيّة وعربيّة وإسلاميّة[3]، وذلك لوقوعه في وسط الطّريق الذي يجمع شبه الجزيرة العربية ببلاد الشّام فقد سكنها بداية الكنعانيّون، ثم دخلها الفلسطينيّون، واستمروا فيها حتى دخلها اليهود العبرانيّون، ثم دخلها الفرس والرّوم، وقامت فيها ممالك ودول مستقلة، ومن أهم هذه الممالك: مملكة الأنباط.[4] والأنباط شعب عربيّ يعود أول تاريخ ثابت لهم إلى عام (312 ق.م) حين تمكّنوا من صدّ حملتين عن سوريا، بقيادة "اتيفوس" أحد خلفاء "الاسكندر"، وقد اتّخذ الأنباط من البتراء عاصمة لهم، وكانت حضارة الأنباط عربية في لغتها آرامية في كتابتها، عاصر ازدهار مملكة الأنباط قيام تحالف المدن العشر التي انبثقت من الفترة اليونانية، وكانت هذه المدن حجر الأساس في طريق تراجان الجديد، الذي ربط شمال الأردن بجنوبها، كم شهدت المنطقة ازدهارا اقتصاديا، وتوسعا عمرانيا، لاستتباب الأمن الذي ساد الأردن في فترة الحكم الروماني، وبقي الأردن تحت السيطرة البيزنطية إلى أن دخلها الإسلام في عام 15هـ/636م[5]، وبعد انتصار العثمانيين على المماليك في معركة مرج دابق عام 1516م في عهد

---

[1] يحيا الشّامي، المرجع السّابق، ص ص 11-12.

[2] مسعود الخونذ، **الموسوعة التاريخيّة الجغرافيّة**، دار رواد النّهضة للطباعة والنّشر، لبنان 1994م، ص 166.

[3] إبراهيم الفاعوري، **جغرافيّة الوطن العربي**، دار حامد للنّشر والتّوزيع، الأردن، 2011م، ص 135.

[4] محمد موسى محمود، **موسوعة الوطن العربي**، دار الدجلة للنشر والتّوزيع، الأردن، 2012م، ص 12.

[5] خليل حسن، **التّاريخ السياسي للوطن العربي**، منشورات الحلبي الحقوقيّة، لبنان، 2012م، ص 157.

سليم الأول[1]، دخل المشرق العربي تحت حكم الدولة العثمانية، ومنه شرق الأردن الذي خضع للحكم العثماني المباشر، فكان الأردن يتبع لوائيين من ألوية الإدارة العثمانية في ولاية سوريا ففي عام 1894م أصبحت متصرّفة الكرك لواءا تابعا لولاية سوريّة ويضم ثلاثة اقضية هي معان والسلط والطّفيلة، وكان قضاء عجلون يتبع لواء حوران منذ عام 1868م[2].

لم تبد الدولة العثمانيّة أي اهتمام لمصلحة سكان منطقة شرق الأردن من تأمين مستلزمات الحياة اليوميّة المعيشيّة بل اثقلت كاهلهم بدفع الضرائب وانتشار الفوضى[3]، ولكن وقوع شرق الأردن على طريق الحج الشاميّ اكسبها أهميّة خاصة لذلك قامت الدولة العثمانية ببناء قلاع وحفر آبار. وذلك من اجل حماية وتأمين الحجاج وتسهيل سفرهم وضمان راحتهم، فأنشأت محطات وقلاع الرمثا والمفرق والزّرقاء، وزيزياء والقطرانة والحسا وعنيزة ومعان والعقبة والمدورة وذات الحجّ[4].

عقد الولاة العثمانيون في دمشق اتفاقيات مع القبائل البدوية التي كانت تتردّد على هذه المنطقة، لتَحُول دون مهاجمة الحجّاج غير أنهم لم يحاولوا إقامة جهاز حكوميّ ثابت يوطّد النظام وينشر الأمن في ربوع البلاد، ولم تتمكن حاميات القلاع من القيام بهذه المَهمّة، لقلّة عددها من جهة ولتواجدها في أشهُر الحجّ فقط من جهة أخرى. لذلك أصبحت منطقة الأردن مسرحا للفوضى والاضطراب ومرتعا للقبائل البدوية تأتيها من نجد والحجاز وبادية الشام والعراق وصحراء

[1] ولد عام (875ه–1480م)، أصبح سلطانا عام 918م فتح بورصة، وفتح قلعة ماردين انتصر على المماليك في معركة مرج دابق 1516موفتح بلاد الشّام. توفي في 8 شوال 926ه، عن عمر ناهز54عاما، ينظر، عزتلو يوسف بك أصاف، **تاريخ سلاطين بني عثمان**، مؤسّسة هنداوي للتّعليم والثّقافة، القاهرة، 2014م، ص 60–62.

[2] أحمد صدقي علي شقيرات، **تاريخ الإدارة العثمانيّة في شرق الأردن 1864–1918م**، دار خالد الحام للنّشر والتّوزيع، الأردن، (د س)، ص 32.

[3] هدى بو فريحات، **قصة وتاريخ الحضارات العربيّة(العرق، الأردن)**، (د د ن)، بيروت، 1999م،ج10،9، ص 140.

[4] أحمد صدقي علي شقيرات، المرجع السابق، ص 33.

سيناء[1]، ونتيجة لتردّد هذه القبائل البدويّة على الأردن قلّ فيها العمران، واقتصر على مجموعة من القرى المتناثرة في المناطق الجبليّة، وكانت الكرك أكبر هذه القرى من حيث عدد السكان، ثم تليها بلدة السلط[2].

وكان سكان هذه القرى يمارسون الزراعة وتربية المواشي، أما التّجارة فكان يمارسها على المستوى المحليّ أسر من أصل لبنانيّ وسوريّ وفلسطيني[3].

وفي النّصف الثّاني من القرن التّاسع عشر دخل شرق الأردن تحت الحكم المصري أسوة بسورية ولبنان[4]، وتبَعًا لذلك جرى تغيير في الحياة السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة والفكريّة والثقافيّة والإداريّة، ثم خضع بعد خروج المصريين من بلاد الشام في عام 1840م لتقسيمات إداريّة جديدة ففي عام1851م واستنادا إلى التّنظيمات العثمانّية، جرى تقسيم الأردن إلى مجموعة من الوحدات الإداريّة، عندما انشأت الدولة العثمانيّة قضاء عجلون، الذي يمتد من نهر اليرموك شمالا إلى الزرقاء جنوبا، وعيّن قائم مقام لهذا القضاء واتخذ أربد مقرا له، وألحق بمتصرفيّة حوران التابعة لولاية دمشق،[5] كما أنشأت قضاء البلقاء في المنطقة الوسطى في عام 1866م، الذي يمتد من وادي الزرقاء شمالا إلى الوادي الموجب جنوبا، وعيّن قائم مقام لهذا القضاء اتخذ السّلط مقرّا له، والحق بمتصرفيّة نابلس تابعة لولاية بيروت، وأنشأت الحكومة العثمانية في عام 1893م لواء الكرك في جنوب الذي ألحق بولاية دمشق[6].

---

[1] رأفت الشّيخ، **تاريخ العرب المعاصرة**، عين لدراسات والبحوث الإنسانيّة والاجتماعيّة، مصر 1996م، ص 54.

[2] على المحافظة، **تاريخ الأردن المعاصرة(عهد الامارة 1921–1946م)**، الجامعة الأردنيّة، الأردن، 1973م، ص 5.

[3] نفسه، ص ص 6– 7.

[4] هدى بوفريحات، المرجع السّابق، ص 140.

[5] محمد سهيل طقوش، المرجع السابق ص ص 248– 249.

[6] نفسه، ص 249.

ازدادت أهميّة شرق الأردن بعد مدّ الخطّ الحديديّ الحجازيّ عام 1908م، الذي أصبح يقطع البلاد من الشّمال إلى الجنوب بما يزيد عن أربعمائة كيلومتر، وأدّى مدّ هذا الخطّ استمرار الوجود العسكري العثمانيّ في البلاد لحمايتها من هجمات البدو اللّصوص[1] بعد تطبيق الأنظمة والمراسيم العثمانية في الأراضي الأردنيّة، وبفعل تشدّد الولاّة العثمانيّين في الحكم، قامت ثورة الكرك في عام 1910م للتّعبير عن رفض الأهالي دفع الضّرائب التي أثقلت كاهلهم (ضريبة الأغنام، الضريبة العسكرية، ضريبة الدور وضريبة العشر...)، فهاجم أهل الكرك دار الحكومة واحتلوها وقتلوا من فيها، ودارت معركة بينهم، وبين القوات المتمركزة في القلعة، وهذا ما اضطر الجنود العثمانيين إلى استعمال كلّ الوسائل لصدّ الهجوم، وهذه الثورة امتدت إلى الجنوب الأردني كلّه، وهذا ما أجبر الحكومة العثمانية إلى شنّ حملة عسكرية كبيرة أخمدت الثورة، وأعدمت عدد من رموزها ونفت بعضهم الآخر[2].

ثانيّا- منطقة شرق الأردن بداية القرن العشرين.

أ- شرق الأردن خلال الحرب العالميّة الأولى:

بعد اندلاع الحرب العالمية الأولى في عام 1914 م، ودخول الدولة العثمانيّة الحرب إلى جانب ألمانيا وإيطاليا، دعا السلطان العثماني المسلمين جميعا إلى الجهاد ضدّ بريطانيا وفرنسا، آملا من قادتها التحرّر من النفوذ والامتيازات التي فرضتها عليهم دول الحلفاء، وبسبب هذا الموقف فرض الحلفاء الحصار على سواحل الولايات العثمانية، وحالوا دون وصول البضائع الأجنبيّة إليها[3].

[1] علي المحافظة، المرجع السّابق، ص 8.

[2] رأفت الشيخ، المرجع السّابق، ص 54.

[3] علي المحافظة، المرجع السّابق، ص 9.

وبسبب الحصار أيضا تعرضت المنطقة لما تعرضت له بلاد الشام من ضائقة اقتصادية بسبب الحكم العسكري الّذي فرض على البلاد خلال سنوات الحرب، والاستيلاء على المواد الغذائية لخدمة القوات العثمانية المحاربة بالإضافة إلى التجنيد الإجباري الذي فرض على أهالي الأردن للاشتراك في المعارك العسكرية، باستثناء متصرفيّة الكرك، وإلى جانب ذلك مصادرة المحاصيل الزراعيّة والحيوانات وكل ما يلزم الجيش، أدّى نقصان المواد الغذائية، وانتشار الكوليرا إلى مجاعة رهيبة لم تعرف البلاد لها مثيلا في العصور الحديثة[1].

ب- الأردن خلال الثورة العربية والعهد الفيصلي:

1- الأردن خلال الثورة العربية الكبرى:

نتيجة للّسياسة الجديدة في إسطنبول والّتي سيطر عليها حزب الاتحاد والترقّي وذلك بعد عزل السلطان عبد الحميد الثاني[2] عام1909م، ظهرت النّزعة القوميّة عند عرب الشّام والعراق وغيرها في مواجهة سياسة التتريك، وبعد عودة الشّريف حسين[3]، إلى الشرّافة في ديسمبر عام 1908م شعر بوطأة الحكم التركي الذي يمثله الوالي في جدّة، وبدأ الخلاف بين الطرفين بسبب محاولات

[1] رأفت الشيخ، المرجع السّابق، ص 55.

[2] عاش ما بين (1842-1918م)، هو السلطان العثمانيّ الرابع والثلاثون، أحد أشهر سلاطين بني عثمان وأشدهم مقاومة للتدخل الغربي في إمبراطوريته المتداعيّة، وضع أول دستور عثماني عام 1876م، ثم علق هذا الدستور عام 1878م، وتحت ضغط من رجال حزب تركيا الفتات أعلن الدستور عام 1908م، ثم تمت إزاحته عن العرش سنت 1909م وخلفه أخوه محمد رشاد الخامس. ينظر، فؤاد صالح السّيد، **موسوعة أعلام القرن التّاسع عشر في العالمين العربيّ والإسلاميّ**، مكتبة حسن العصرية، لبنان 2014م، ص، ص 410-411.

[3] ولد الشّريف ابن علي في الآستانة عام 1853م، انتقل إلى مكة مع اسرته في الثّالثة من عمره، تلي تعليمه في مدارس خاصة للأشراف في مكة، ثم عاد إلى الآستانة وأقام فيها على جانب أبيه حتى توفّي في عام 1870م، تم تنصيبه أميرا على مكة عام1908م، وبعد نهاية الدولة العربية آلت إليه إمارة مكة بعد زيارته لعمّان ومبايعته للناس بالخّلافة ثم نفي إلى قبرص وبعد مرضه أعاده أبناؤه إلى عمّان فبقي فيها حتى توفّي عام 1931م، ودفن في القدس. ينظر، كليب سعود الفوزان، **المراسلات المتبادلة بين الشريف حسين والعثمانيين (1908-1918م)**، دراسة تحليلية، مكتبة الإسكندرية، مصر، 1997م، ص ص، 60، 64.

الأتراك الانتقاص من مكانة الحجاز وإلغاء الامتيازات التي كانت تتمتع بها وفي المقابل رفض الشّريف حسين إكمال خط سكة حديد الحجاز، بين المدينة ومكة التّي سبق للقبائل الحجازية المعارضة على إتمامها[1].

هذا ما دفع بالشّريف حسين إلى الاتصال ببريطانيا وهو ما عُرف بعد ذلك بمراسلات "الحسين وماكماهون" (عشر مراسلات)، والتّي تم الاتفاق فيها بين الطرفين على أن تعترف بريطانيا باستقلال العرب عن الخلافة العثمانية والاعتراف بالخلافة العربية مقابل اشتراك العرب في الحرب ضد الاتراك إلى جانب بريطانيا (دول الحلفاء)، تعاون الشريف حسين مع بريطانيا ودول الحلفاء، بهدف إقامة الدّولة العربيّة الكبرى.

إن تعهّد بريطانيا بقيام الدولة العربية الكبرى التي توافق عليها تكون ضمن منطقة معينة، أي لا تتضمن كل البلدان العربية وإن أظهر هذا أن الأردن ستكون ضمن الدولة العربية المستقلة المنتظرة[2].

ونتيجة لما انتهت إليه مراسلات الحسين وماكماهون في مارس عام 1916م، بدأت الثورة العربية في مكة يوم السبت جوان 1916م، ففي صباح ذلك اليوم بدأ الشريف حسين نفسه الثورة بأن اطلق رصاصة من قصره على قشتلان الترك، فكانت الإعلان للثورة العربيّة الكبرى، كما كانت الإشارة التي اتفق عليها مع رجاله فبدأوا الهجوم على إثرها، و كانوا قد احتشدوا في مكان مجاور قبيل الفجر[3]، بدأت قوات الثّورة تخرج من الحجاز بعد تحريره متجهة شمالا نحو الشام

[1] رأفت الشّيخ، المرجع السّابق، ص 54.

[2] نفسه، ص 55.

[3] أمين سعيد، **الثّورة العربية الكبرى "تاريخ مفصل جامع للقضيّة العربيّة في ربع قرن**، مكتبة مدبولي، القاهرة، (د س)، ج3، ص 319.

فكانت قبيلة الحويطات[1] بزعامة شيخها "عودة أبو تايه" أو القبائل التي لبت نداء الثورة و انضمت إلى قوات الأمير فيصل بن الحسين[2]، بعد إعلان شيخ قبيلة الحويطات الانضمام إلى الثورة فتوجه في مجموعة قليلة من الفرسان نحو العقبة، وكانت مهمتهم قطع مواصلات العدوّ واتلاف شبكة اتصالاته الهاتفيّة، ودعوة القبائل العربية في بلاد الشام للانضمام للثورة، وقد نجح فرسان القبيلة وسهّلوا للجيش العربي الشمالي لاحتلال العقبة في السّادس من جويلية 1917م[3]، وبعد احتلالها تم الاتصال بين الجيش العربي وجيش الحلفاء الذي كان يقوده الجنرال "اللّنبي Allenby"[4] وبين الجيش العربي وبين القيادة البريطانية في القاهرة. وأصبحت عملية التّزود بالأسلحة والعتاد سهلة وميسورة، والمعروف أن الجيش العربي والبريطاني تعاونا معا في العمليات العسكرية حيث

[1] هي قبيلة يقول البعض أنها من حوطة تميم، غير أن الراجح أنها من الأنباط العرب الأقحاح الذين هاجروا من اليمن حوالي سنة 500ق.م الى منطقة وادي موسى جنوب الأردن وأسسوا دولة الأنباط. إن جد الحويطات هو غازي بن محمد بن صالح بن العوام، كان لقب غازي "حويط "، فذهب البعض أن لقب حويط لسبب ذكائه وفطنته وقال البعض أنه كان وهو صغير يجمع أطفال الحي في دائرة (حويطة)، ينظر، ماكس فرايهيرفون اوبنهايم، المرجع السابق، ص ص 421، 423.

[2] عاش ما بين (1883– 1933) ولد بالطائف، وانتقل مع والده إلى اسطنبول، حيث تلقى تعليمه ، عاد إلى الحجاز عام 1909م، وانتخب نائبا عن مدينة جدة بمجلس المبعوثان العثماني عام 1913م، أصبح ملكا على سوريا عام 1920م، هزم في معركة ميسلون، فغادر دمشق إلى ايطاليا، وفي أغسطس عام 1921م أصبح ملكا على العراق، وتوفي في سويسرا، ودفن في بغداد. ينظر، خيرالدين الزركلي، **الأعلام، قاموس التراجم، لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين**، دار العلم للملايين، لبنان، 2002م، ج5، ص 166–165.

[3] مصطفى طلاس، **الثورة العربية الكبرى**،ط4، طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، 1987م، ص 231.

[4]عاش ما بين(1861–1936م)، قائد بريطاني قاد الحملة البريطانية في فرنسا الحرب العالمية الأولى من مصر (1918) فغزى فلسطين، واستولى على دمشق و حلب بعد هزيمة الجيش التركي وكوفئ على هذه الانتصارات رتبة فيلد مارشال، و منح لقب الفيكونت و عين مندوبا ساميا لبريطانيا في القاهرة، و بعد اغتيال السير لي ستاك حاكم السودان (1924) خلفه واستقال من منصبه سنة(1925)، ينظر، سعيد بن عبد الرحمان البازعي، **الموسوعة العربية العالمية**، ط2، مؤسسة اعمال الموسوعة للنشر و التوزيع، الرياض، 1999م، ص ص 400–401.

تمكنت القوات البريطانية من احتلال السّلط في24 مارس1918م، ثم انسحبت منها وفشلت بريطانيا في مهاجمة عمّان[1].

أعدّ "الأمير فيصل" حملة صغيرة بقيادة "نوري السعيد"[2] لاحتلال الأزرق، حيث دمرت هذه الحملة في طريقها جسر سكة الحديد بين المفرق والزرقاء لعرقلة تموين الجيش التركيّ المرابط في السلط وعمان، ووصلت الحملة الى الأزرق في 12 سبتمبر، و في 28 سبتمبر احتلت درعا، و اضطر الجيش التركيّ إلى الانسحاب من عمان متجها الى دمشق، وتمكنت قوات الأمير فيصل من دخول دمشق في اليوم الأول من أكتوبر 1918م[3]، حيث ساهم أهالي الأردن مساهمة فعّالة مع جيش الثّورة العربيّة في العمليّات العسكريّة التي جرت في بلادهم وتلك التي جرت في سوريا الشمالية[4].

2- الأردن خلال العهد الفيصليّ:

بعد جلاء القوات التركية من بلاد الشام طلبت فرنسا من بريطانيا تنفيذ اتفاق "سايكس-بيكو"[5]، فتمّ الاتفاق بين الطرفين في 30 سبتمبر عام 1918م لتنظيم إدارة بلاد الشام وتوزيع

---

[1] أحمد قدري، **مذكراتي عن الثورة العربيّة الكبرى**، مطابع بن زيدون، دمشق، 1956م، ص ص 70-71.

[2] عاش ما بين (1888-1958م)، نوري بن السّعيد بن صالح بن الملاطة، سياسي عسكري المنشأ، ولد ببغداد وتعلم في مدارسها العسكرية، حظر حرب البلقان(1912م)، التحق بالثّورة العربيّة بالحجاز، كان قائدا لجيش الملك فيصل بن الشّريف حسين، تولى رئاسة الوزارة العراقيّة أيام فيصل وابنه غازي، اختفى بعد قيام الثورة العراقيّة (1958م)، وبعد خروجه في زي امرأة فعرفه أهالي بغداد فقتلوه. ينظر، خير الدين الزركلي، المصدر السّابق، ج 8، ص 53.

[3] أحمد قدري، المصدر السّابق، ص 71.

[4] علي محافظة، المرجع السّابق، ص 10.

[5] أبرمت عام 1916 بين بريطانيا فرنسا وروسيا، فقد كانت رغبة الدول الأوروبيّة ملحة في تقسيم أملاك الدولة العثمانيّة، ومن شروط الاتفاقيّة حصول روسيا على القسطنطينيّة وشرق الأناضول، وحصول فرنسا على جنوب الأناضول وبلاد الشّام وبريطانيا تحصل على جميع المناطق الواقعة بين الخليج العربي وجنوب العراق. ينظر، شكيب أرسلان، **مدونة احداث اعالم العربي ووقائعه (1800-1950م)**، ط2 ، الدار التقدميّة، لبنان، 2011م، ص 80-81.

السلطات بينهما ريثما يفصل في مصيرها نهائيا، ونصّ هذا الاّتفاق على تقسيم بلاد الشّام الى ثلاث مناطق هي:

- **المنطقة الشرقيّة:** والتي تظمّ ولاية سوريا القديمة من معان جنوبا حتى حدود تركيا شمالا، حيث جعلت هذه المنطقة عربية ويتولى ادارتها العليا الأمير فيصل، وهذه المنطقة تشمل منطقة الأردن.
- **المنطقة الغربيّة:** وهي عبارة عن سواحل سوريا وقد وضعت تحت النفوذ الفرنسي مباشرة.
- **المنطقة الجنوبية:** وتشمل فلسطين، وقد تولّت السّلطات الإنجليزيّة إدارتها[1].

وبهذه التقسيمات أصبح شرق الأردن جزءا من حكومة الأمير فيصل في سوريا وتأثر بالتّغيرات الّتي تعرضّت لها المنطقة، وبموجب قرار جويلية 1919م المتضمن الغاء الإجراءات العثمانية وإحداث تقسيمات جديدة، قسّمت سوريا ثمانيّة ألوية، شملت منها ثلث أراضي الأردن وهي:

- لواء الكرك: و مركزه مدينة الكرك و تتبعه أقضية، الطّفيلية، ومعان والعقبة وشوبك وذيبان وتبوك.
- لواء البلقان: ومركزه بلدة السلط، وتتبعه أقضية هي: زيزاء و عمان وناحية ماديا.
- لواء حوران: ومركزه درعا، وتتبعه أقضية هي: أذرع والمسمية، وبصرا وعجلون وجرش[2].

بعد وصول الأمير فيصل إلى دمشق واستقبال "الجنرال اللنبي" له و الّذي طلب منه إقامة إدارة عسكرية عربيّة، فأقام الأمير فيصل أوّل حكومة عسكرية في دمشق، برئاسة الفريق "علي

[1] رأفت الشيخ، المرجع السابق، ص 57.

[2] علي محافظة، المرجع السابق، ص 11.

رضا الركابي"[1] في 5 أكتوبر 1918م، ومنحه لقب الحاكم العسكري العام معلنا بداية عهد جديد في تاريخ بلاد الشام[2].

أنشأت حكومة الأمير فيصل في شرق الأردن "مجلس العشائر" الذي يعمل على تسوية أموره حسب العادات والتقاليد المتعارف عليها، و اسندت رئاسته الى "الشريف علي محمد دوي"، وأقرّت حكومته نظام التجنيد الإجباري، وشكّلت لجنة وطنيّة في عجلون للمساعدة في النّواحي المعيشية[3]،ونشطت أيضا الحركة الوطنيّة في شرق الأردن المناهضة للاستعمار الغربي ولوعد بالفور خاصة، وشارك العديد من أبناء شرق الأردن في المؤتمرات الوطنية[4]، كما عملت أيضا الحكومة على تحسين ظروف شرق الأردن حيث عيّنت الموظفين مثل متصرف الكرك و متصرف البلقاء، ومأمور الشؤون العقاريّة، ومعلم مدرسة في قضاء السلط، وقدمت الخدمات العامة للسكان، ولكنها زادت الأعشار(الضرائب) في بعض المناطق، وباشرت بتأجير الأراضي الزراعية[5]، وأسست مراكز صحيّة في عمان وعجلون والكرك و السلط ومعان، وكانت تابعة لرئاسة الصحة العموميّة في دمشق، وكانت مكافحة الأمراض تقع على عاتق البلديّات، إذ كان لها دور مهم في

[1] عاش ما بين (1866–1942م)، هو علي رضا ابن محمود ابن احمد ابن سليمان الركابي، ولد وتعلم في دمشق وتخرج من المدرسة الحربية بالأستانة، تولى عدة وظائف عسكرية، كان من رؤساء الوزرات، أيد الفكرة العربية و انخرط في جمعية العربية الفتاة، وعين حاكما عسكريا ثم رئيسا للوزراء في دمشق، ثم استقال، قصد شرقي الأردن عام 1922م وتولى رئاسة الوزراء فيها مرتين، ثم عاد إلى دمشق وانعزل عن النّاس إلى غاية وفاته. ينظر، خير الدين الزركلي، المرجع السّابق، ج4، ص ص 289–290.

[2] محمد سهيل طقوش، المرجع السّابق، ص 250.

[3] هدى بوفريحات، المرجع السّابق، ص 149.

[4] نفسه، ص 150.

[5] محمد سهيل طقوش، المرجع السّابق، ص 251.

المحافظة على النظافة ومعاقبة المخالفين وفرض العقوبات عليهم وتخصيص مواقف لبيع الحيوانات والمحافظة على آبار الماء وتنظيفها، وغيرها من أمور الصحّة العامّة[1].

ج- الحكومات المحليّة:

أصبحت منطقة الأردن خاضعة للنفوذ البريطاني وذلك بموجب اتفاقية سايكس بيكو المعقودة بين فرنسا وبريطانيا، وهذا ما ترجم عمليّا في "مؤتمر سان ريمو"[2] الذي نصّ على فرض الانتداب الفرنسي على سوريا ولبنان، والانتداب البريطاني على فلسطين والعراق والأردن[3].

بعد انهيار حكومة الأمير فيصل في "معركة ميسلون" 24جويلية 1920م، قرّرت بريطانيا إقامة حكومات محليّة لملء الفراغ الّذي أحدثة سقوط المملكة السوريّة، لأن شرق الأردن أصبح خاليا من القوات البريطانية وبدون حكومة ولا جيش ولا شرطة تحفظ الأمن وهذا الوضع دفع المندوب السامي لبريطانيا في فلسطين "هيربرت صمويل"[4] إلى أخذ زمام المبادرة وبعث برسالة إلى الملك فيصل في 1920م، ذكر فيها بأن بعض شيوخ شرق الأردن طلبوا منه انشاء إدارة بريطانية في

---

[1] ممدوح منوخ ذياب النيف، **التعليم في عمان (1921-1946م)**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التّاريخ، قسم التّاريخ، عمادة الدراسات العليا، جامعة مؤتة، الأردن، 2008/ 2009م، ص28.

[2] عقد في أفريل عام 1920م بإيطاليا بين إنجلترا وفرنسا وإيطاليا وقرروا وضع المستطيل الممتّد من البحر المتوسط الى الخليج العربي تحت الانتداب وتقسيم بلاد الشّام الى ثلاث أقسام هي: فلسطين ولبنان وسوريا، وقرروا عدم تجزئة العراق ووضع سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي، والعراق وفلسطين تحت الانتداب البريطاني. ينظر، إبراهيم مرزوق، **موسوعة أهم الاحداث التاريخيّة**، دار الثقافة للنّشر، القاهرة، 2002م، ص 73.

[3] علي المحافظة، المرجع السّابق، ص 16.

[4] عاش ما بين (1870-1963م)، ولد في بريطانيا، وهو سياسي بريطانيّ يهوديّ الديانة، تقلد عدة مناصب منها منصب المندوب السامي الأول في فلسطين، طلب من حكومته أن تعلن عن قيام دولة اليهود في فلسطين خلال الحرب العالمية الأولى، وضع المسودّة الأولى لوعد بلفور، استمر دعمه لأعمال الوكالة اليهوديّة وخاصة خلال الحرب العالميّة الثانيّة. ينظر، جوني منصور، **معجم الأعلام والمصطلحات الصهيونيّة والإسرائيليّة**، مكتبة المهتدين، فلسطين، 2009م، ص291.

منطقتهم، موضّحا أن الحكومة البريطانيّة تميل إلى تعيين عدد قليل من الضبّاط لمساعدة أهالي شرق الأردن على تنظيم حكومتهم ووسائل الدفاع عنها[1].

اجتمع المندوب السّامي "هيربرت صمويل" بشيوخ شرق الأردن في السّلط، وعندما تحدث إليهم عن مساعدة بريطانيا لهم قال: " تسألوني عن نوع المساعدة التي تريد إنجلترا أن تقدّمها لكم فأجيبكم بأنها لا تريد أن تضمكم إلى الإدارة الموجودة بفلسطين بل تنشئ لكم إدارة منفردة تساعدكم على أن تحكموا أنفسكم بأنفسكم"[2].

تمثّلت هذه المساعدة بإرسال عدد قليل من المعتمدين السيّاسيين ورجال القضاء ذوي حنكة ودراية تامّة بالأهالي واللّغة العربيّة ليساعدوهم على تنظيم القوّات للدّفاع عنهم أمام أي تعدّ من الخارج وتنظيم الدّرك المحلّي لتأييد النّظام وترويج التّجارة السلميّة،[3] بالإضافة إلى تشكيل الحكومة البريطانيّة لخمس حكومات محليّة يرأسها أقوى شيوخ العشائر وهي كالآتي:

- حكومة دير يوسف، برئاسة الشيخ كليب الشريدة.
- حكومة عجلون، برئاسة الشيخ راشد الخزاعي.
- حكومة الوسطية، برئاسة الشيخ ناجي العزام.
- حكومة الرمثا، برئاسة الشيخ ناصر الفواز الزعبي.
- حكومة جرش، برئاسة علي المغربي[4].

[1] زين العابدين شمس الدين نجم، **تاريخ العرب الحديث والمعاصر**، دار الميسرة للنّشر والتّوزيع، الأردن، 2011م، ص 341.

[2] نفسه، ص 342.

[3] علي المحافظة، المرجع السّابق، ص 18.

[4] مسعود ضاهر، **المشرق العربي المعاصر "من البداوة إلى الدولة الحديثة"**، مكتبة مؤمن قريش، بيروت، 1986م، ص 245.

لم يوافق الإنجليز على إنشاء حكومة مركزية قوية، بل عملوا على إنشاء حكومات محليّة لإضعاف الإرادة الأردنيّة الوطنيّة المناهضة للانتداب ولقوى النّفوذ البريطانية التي تهيمن على ضباطها ولقد توقّع الإنجليز ذلك فقد كانوا يعرفون جيّدا وضع البلاد وقدرات الحكومات المحليّة على إدارتها للمناطق وقد فشلت في جبي الضّرائب من الأهالي بصورة منتظمة، مما أفقر الخزينة، كما واجهت هذه الحكومات أيضا مشكلة السيطرة على القبائل البدويّة المنتشرة في المناطق الأردنيّة[1].

ويصف المؤرخ خير الدين الزركلي الوضع بدقة في منطقة شرق الأردن خلال مدة الحكومات المحليّة في كتابه "عامان في عمّان"، فيقول: " لم يكن للمنطقة نظام خاص في ذلك الحين، وإنّما كان الحكم فيها يميل الى العرف، ولو كان الحكم العرفي شاملا كل انحائها لسميناه نظاما، ولكن الفروق كانت كبيرة بين كل بلدة أو قرية وأخرى، فقانون مدني ونظام عسكري وقضاء عسكري وقضاء عشائري وشرع وعرف واستبداد وشورى كلها شبكة واحدة وقعت في أسرها منطقة الأردن المنكّدة الحظّ"[2].

من خلال هذا الوصف تتضح لنا حالة الفوضى وعدم الاستقرار والارتباك، التي سادت منطقة الأردن خلال عهد الحكومات المحلّية، حيث اثبتت هذه الحكومات عجزها عن مواجهة المشاكل العامة[3]، ومن المشاكل التي واجهت الحكومات المحلية هي:

- لم يكن لأي منها صفة دولية.

- كانت كل حكومة تأتمر بأمر ضابط سياسي بريطاني.

---

[1] هدى بوفريحات، المرجع السّابق، ص 151.

[2] عصام نجم شاوي، "دور بريطانيا في تأسيس امارة شرقي الأردن عام **1921**م"، مجلة أبحاث ميسان، كلية التربيّة جامعة ميسان، العراق، مج 7، ع 13، 2010م، ص 5.

[3] نفسه، ص 6.

– كان رؤساء الحكومات أقوى جيوش العشائر وأكثرهم سطوة.

– لم تتلق أية حكومة منها معونة مالية أو عسكرية من بريطانيا و من أية دولة أخرى.

بالإضافة إلى أن الإنجليز لم يرغب في إقامة حكومة مركزية قوية حتى تبقى هذه البلاد تحت قبضتهم[1].

[1] علي محافظة، المرجع السّابق، ص 19.

الفصل الثّاني:

نشأة إمارة شرق الأردن.

أوّلا- تأسيس إمارة شرق الأردن.

أ- قدوم الأمير عبد الله إلى شرق الأردن:

إن سقوط مملكة الأمير فيصل في سوريا، وخروجه منها في مطلع أوت 1920م أثار غضب الملك حسين وابنه عبد الله[1]، حيث أخذ هذا الأخير يرتّب الأمور لكي يحلّ محلّ أخيه فيها بحجّة استرداد سوريا من الفرنسيين، على أساس أن الوجود العربيّ في الشّام هو إرث تاريخي للأسرة الهاشميّة التي كتب عليها الاستشهاد و الدّفاع عن حقوق العرب. فقام الملك حسين بإرسال حملة الى الشام، و التي كانت بقيادة ابنه الأمير عبد الله (وزير خارجية حكومة الحجاز) ، وبعد جمعه لقواته في معان[2] أخذ الأمير عبد الله الاتّصال بزعماء الشام ووجّه نداءا إلى السّوريين يدعوهم إلى الثّورة ضدّ الفرنسيين وحمل السّلاح لتحرير وطنهم والانضمام إلى قوّاته بصفته نائبا لملك سوريا[3].

لم تكن الحكومة البريطانية راضية عن هذه الحملة، فإن هي هاجمت الفرنسيين في دمشق فسوف يقضي هؤلاء عليها ويحتلون شرق الأردن، ولا يخدم ذلك المصلحة البريطانيّة، لذلك أصدرت بيانا طمأنت فيه الحكومة الفرنسية بأن بريطانيا لن تقبل أي تطور جديد في منطقة انتدابها

---

[1] هو الابن الثّاني للشّريف حسين، ولد في مكة عام 1882م، سافر مع اسرته الى إسطنبول عام 1891من وتلقى تعليمه هناك. عند قيام الثّورة العربية تولى حصار العثمانيين في الطائف، تقلد منصب وزير الخارجية في الحكومة المستقلة التي شكلها والده بالحجاز. ينظر، مفيد الزيدي، **موسوعة التاريخ العربي المعاصر و الحديث**، دار أسامة، الأردن، 2004م، ص 79.

[2] مدينة اردنية تقع في الجهة الغربية من البلاد على الأطراف الغربيّة للهضبة الصحراوية الممتدة من شبه الجزيرة العربيّة حتى بادية الشام. ينظر يحيى الشامي، المرجع السّابق، ص ص 14- 15.

[3] أحمد طربين، **تاريخ المشرق العربي المعاصر**، المطبعة الجديدة، دمشق، 1986م، ص 425.

يسيء أو يزعج فرنسا في سورية، وحاولت ممارسة ضغط على الأمير، سواء عن طريق والده أو عن طريق أخيه أو عن طريق ضبّاطها في المنطقة[1].

وعلى الرّغم من نداء الأمير عبد الله للسوريين بإعلان الثورة، فإن الاستجابة كانت ضعيفة ومع ذلك فقد اتّخذت الحكومة الفرنسيّة بعض الإجراءات الاحترازيّة، فعزّزت تواجدها العسكريّ على طول الحدود الأردنيّة– السوريّة، وطلبت من الحكومة البريطانيّة اتّخاذ التّدابير المناسبة للحدّ من نشاط الأمير في المنطقة، وهدّدت بدخولها بالقوّة اذا فشلت مساعيها[2].

وصل الأمير عبد الله إلى عمّان في الثّاني من مارس عام 1921م، وكان في استقباله المستر"كير كبرايد" الذي كان يمثّل بريطانيا بعمان بالإضافة الى استقبال وترحيب السّكان الذين التفوا من حوله على أمل أن يقودهم الى دمشق[3]، وبعد دخول الأمير عبد الله جرى احتلال المنطقة الأردنية بكاملها، وكانت تصدر الأوامر من عمان، وقام بتوحيد أقطارها بالقضاء على الخلاف بينها[4].

صادف تواجد الأمير عبد الله في عمّان اشتعال الثورة في العراق ضد الانتداب البريطاني هذا ما جعل بريطانيا تسرع في معالجة الوضع، ورأت الحكومة البريطانية أنّها يمكن أن تحقق أكثر من هدف بأن تجعل سيطرتها على المنطقة العربية غير مباشرة وتتستر وراء حاكم عربي يخضع لسيطرتها[5]، وفي الوقت نفسه تهدئ الثورة في العراق، كما تهدئ الأمير عبد الله وتجعله لا يفكر

---

[1] محمد سهيل طقوش، المرجع السّابق، ص 255.

[2] أحمد طربين، المرجع السّابق، ص 427.

[3] ماري ولسن، **عبد الله وشرق الأردن بين بريطانيا والحركة الصهيونيّة**، تر، فضل الجراح، شركة قدمس للنّشر والتّوزيع، العراق، 2000م، ص 92.

[4] عبد الله بن الحسين، **مذكراتي**، الأهلية للنّشر والتّوزيع ومكتبة برهومة، الأردن، 1989م، ص 182.

[5] نجلاء عز الدين، **العالم العربي الحديث**، تر، محمد عوض إبراهيم وآخرون، دار احياء الكتب العربية، القاهرة، 1962م ص 450.

في استعادة الشام من الفرنسيين أو على الأقل اثارة القلاقل والمتاعب لهم مما قد يؤثر على علاقات بريطانيا بفرنسا. وفي شهر مارس عام 1921م عقد مؤتمر الشرق الأوسط بين القاهرة والقدس هذه الأخيرة التي كان على رأسها "ونستون تشرشل"[1] ومثلت فيه الوزارات والقيادات العسكرية البريطانية المعنية للتوصل إلى سياسة جديدة توفق بين التزامات بريطانيا، والحفاظ على نفوذها بأقل تكلفة ممكنة، وقد حظر الأمير عبد الله بعض جلسات هذا المؤتمر حينما طرحت مسألة شرق الأردن على بساط البحث[2]، وبعد انتهاء مؤتمر القاهرة والذي تقرّر فيه بعد مناقشات مستفيضة أن تتعامل الحكومة البريطانيّة مع "الأمير عبد الله"، لإدارة وتنظيم المنطقة، فبعث "ونستون تشرشل" "للأمير عبد الله" طالبا مقابلته، حيث رتب "هربرت صمويل" لقاء القدس في 26 مارس 1921م[3] ودامت المباحثات مدّة 3 أيام وتم الاتفاق على ما يلي:

- تأسيس حكومة عربية وطنية في شرق الأردن رئيسها الأمير عبد الله.
- تكون هذه الحكومة مستقلة استقلالا إداريا كاملا، على أن تسترشد برأي المندوب البريطاني.
- أن تحافظ على حدود فلسطين وسوريا من كل اعتداء.
- تتعهد بالمحافظة على قاعدتين جويتين للطيران البريطاني.
- أن تبذل بريطانيا وساطتها لتحسين العلاقات بين الأمير والسلطة الفرنسية في سوريا.

[1] ولد في 30 نوفمبر 1874م بمحافظة أكسفورد في إنجلترا وهو رئيس وزراء بريطانيا خلال الحرب العالمية الثّانية (1940-1945م)، وأيضا من (1951_1955م)، رجل دولة بارز ومخطط استراتيجي، كان ضابطا في الجيش البريطانيّ، وحصل على جائزة نوبل للآداب في 1953م لكتاباته التّاريخية، توفي عام 1965م. ينظر، السّعيد عبد الرحمان البازعي، المرجع السّابق، ص 980.

[2] محمود صالح منسي، **الشّرق العربي المعاصر "الهلال الخصيب"**، الهيئة العامة لمكتبة الإسكندرية، مصر، 1990م، ص 320.

[3] ماري ولسون، المصدر السّابق، ص 95.

- تعد هذه الاتّفاقية مؤقتة لمدة ستّة شهور فقط، فإن كانت ملائمة للطّرفين استمر العمل بها وإلاّ أعيد النّظر فيها[1].
- يشمل شرق الأردن جميع المقاطعات الواقعة إلى شرق خط يمتد من وادي عربة، والبحر الميت ونهر الأردن، حتى المنطقة التي يلتقي بها هذا النّهر بنهر اليرموك، ومن ثمّة إلى الحدود السوريّة عبر هذا النّهر[2]، وقد اعترفت بريطانيا في 25 ماي 1923م بوجود حكومة مستقلة في شرق الأردن برئاسة "عبد الله بن الحسين"، بشرط أن توافق عصبة الأمم[3] على ذلك[4].

ب- إنشاء الحكومة المركزيّة:

بعد انتهاء اجتماعات تشرشل وعبد الله في القدس انطلق الرجلان في اتجاهين متعاكسين فعاد تشرشل الى لندن للحصول على الموافقة الرسميّة لخطّته الخاصّة بشرق الأردن، ورجع عبد الله إلى عمّان ليثبّت أقدامه في منطقته الجديدة[5].

وبعد عودة الأمير عبد الله إلى عمّان قام بتشكيل أوّل حكومة لشرق الأردن في 11 أفريل 1921م، والتّي سمّي رئيسها " الكاتب الإداري"[6]، وكان تشكيل هذه الحكومة بمساعدة بريطانية، وبعد تأليف الحكومة زار المندوب السّامي " هيربرت صموئيل" مدينة عمّان بمرافقة كلّ من "السّير

---

[1] نمير طه ياسين، **تاريخ العرب الحديث و المعاصر**، دار الفكر، عمّان، 2009م، ص ص 184-185.

[2] ينظر، الملحق 3، خريطة شرق الأردن، ص 83.

[3] هي هيئة دولية تتولى فضّ النزاعات سلميان تأسّست باقتراح من الرئيس الأمريكي ولسنن هدفها تأمين التعاون بين الأمم وتحقيق الأمن والاستقرار، ينظر، لبيب عبد السّتار، **أحداث القرن العشرين منذ 1919م**، ط3، دار المشرق، بيروت، لبنان، 1986م، ص 38.

[4] أمين سعيد، **ملوك المسلمين المعاصرين ودولهم**، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1999م، ص 379.

[5] ماري ولسن، المصدر السّابق، ص107.

[6] عبد الله بن الحسين، المصدر السّابق، ص 121.

ويندهام ديدر" و"اللورد ادوارد هنري" و"الكولونيل لورنس"[1]، للمشاركة في إنشاء الإدارة الجديدة كما تم تعيين رئيسا للممثلين البريطانيين وأيضا تم تعيين سبعة مستشارين لمساعدة الأمير في الإشراف على تسيير الإدارة الجديدة، أمّا أعضاء الحكومة فكان معظمهم من زعماء حزب الاستقلال الذي ورث "جمعية العربية الفتاة" التي تمّ حلّها في عهد ملكيّة فيصل، فكان من بين الأعضاء أردني واحد وأما البقية فمنهم أربعة من السّوريين، واثنان من الحجاز، وفلسطيني واحد وكان أعضاء هذا الحزب قد تركوا سوريا وطردوا منها على أيدي السلطات الفرنسية، فأعادوا تشكيل حزبهم في عمان عندما تولّوا الحكم.[2] وفي 23 جويلية تم الاعتداء على المندوب السامي الفرنسي "الجنرال غورو"[3] في سورية ولجأ المتهمون بالحادثة الى شرق الأردن، فطلب المعتمد البريطاني في عمان من الحكومة الأردنيّة تسليم المتهمين.

فرفضت الحكومة طلبها وهذا ما اضطّر "رشيد طليع"[4]، إلى تقديم استقالته في أوت 1921م، وأقيل أيضا عددا من الموظّفين المنتمين لحزب الاستقلال[5].

---

[1] ولد عام 1888م، ابن غير شرعي لإقطاعي من أصول إيرلندية، ضابط مخابرات وكاتب، تخرج من جامعة أكسفورد، أمضى سنوات ما بين 1909م و1914م في القيام بالعديد من الرحلات الاستكشافية للمواقع الأثرية في بلاد الشّام، تم ارساله الى القاهرة عام 1914م للقيام بأعمال مكتبية، ثم ارسل الى الحجاز عام 1916م، حيث لعب دورا هاما وأساسيا في الثورة العربيّة، له عدة مؤلفات منها "أعمدة الحكمة السبع"، وتوفي عام 1935م. ينظر، توماس لويس، **لورانس في بلاد العرب شهادات تاريخيّة**، تر، صالح عثمان، الأهلية للنّشر و التّوزيع، الأردن، 2009م، ص ص 14–17.

[2] صالح منسي، المرجع السّابق، ص 321.

[3] عاش ما بين،(1867–1925م)، كان مندوبا ساميا لفرنسا على سوريا 1920–1922م، فضلا عن كونه قائدا عاما عن سوريا ولبنان ثم اصبح حاكما عسكريا في باريس ما بين (1923م–1937م)، ينظر، عصام نجم شاوي، المرجع السّابق، ص 16.

[4] تولى عدة مناصب إدارية مهمة في عهد الأتراك، وفي العهد الفيصليّ عين حاكما عسكريا ثم مديرا للداخليّة، وثم واليا لحلب، وعند دخول الفرنسيين انتقل الى شرق الأردن، كان رجلا وطنيا وقوي الشخصيّة وعلى قدر كبير من الكفاءة والنّزاهة، وقد وصفه الأمير عبد الله بأنه كان شهما وغيورا. ينظر، عصام نجم شاوي، المرجع السّابق، ص 21.

[5] صالح منسي، المرجع السّابق، ص 322.

وعلى هامش هذه الأحداث أوفدت الحكومة البريطانية الكولونيل "لورانس" والّذي وصل إلى عمّان في 12 أكتوبر 1921م، حيث قام على الفور باتخاذ الإجراءات التّاليّة:

- عزل جميع الموظفين الإنجليز في شرق الأردن باستثناء "الكابتن بيك".
- تولى بنفسه وظيفة المعتمد البريطاني في عمان، واقترح على تشرشل تعيين "جون فليبي" في هذا المنصب.
- أوصى باستقلال الموظفين الإنجليز في شرق الأردن عن حكومة فلسطين.
- اقترح زيادة القوة البريطانية في شرق الأردن وتزويدها بالمدرعات من أجل حفظ النظام واستتباب الأمن[1].

بالإضافة الى هذه الإجراءات التي قام بها "لورنس" قدّم اقتراحات للحكومة البريطانية قبلت بها[2]، والتي تنص على:

- استمرار الإدارة التي يرأسها الأمير عبد الله في شرق الأردن.
- إخراج الموظفين السوريين من أعضاء حزب الاستقلال من البلاد.
- تخفيض مخصصات الأمير الماليّة.
- إصدار بيان رسمي من الحكومة البريطانية باستثناء شرق الأردن من وعد بلفور.
- الضغط على الأمير عبد الله لتسليم المتهمين بالاعتداء على الجنرال غورو الفرنسي في سوريا واتخاذ الإجراءات اللازمة بحقهم.

[1] علي محافظة، المرجع السّابق، ص 27.

[2] رأفت الشيخ، المرجع السّابق، ص 60.

- دعوة الأمير عبد الله لزيارة لندن للتباحث معه في مستقبل البلاد[1].

وفي عهد الإمارة تم تقسيم البلاد الى أربعة ألوية وهي:

- لواء عجلون ومركزه مدينة أربد.
- لواء البلقاء ومركزه مدينة السلط.
- لواء الكرك ومركزه مدينة الكرك.
- لواء معان ومركزه مدينة معان.

واحتفظ حكام هذه التقسيمات الإدارية الجديدة بألقابهم العثمانية[2].

كما شهدت حكومة شرق الأردن قيام عدد من الأحداث و الثورات القبلية منها: ثورة "كليب الشريدة"، زعيم ناحيّة الكورة والذي اعترض جعل ناحيته تابعة لمتصرّف "أربد"، وهذه الثورة انتهت لصالح الحكومة بعد سنتين من العصيان، ثم تلتها "ثورة الكورة" وثورات أخرى ضدّ السلطة المتمثلة بسلطة الانتداب البريطاني في كل من الكرك والطفيلة[3]، الى جانب تمرّد قرى وادي موسى وذلك في 1926م، وقد انتهت كل هذه الثورات القبليّة باستخدام قوة الحكومة المدعومة بالقوات البريطانية، وكان الأمير عبد الله كثيرا ما يصدر العفو عن مثيري الفتن والعاصين بعد إخضاعهم[4].

[1] عبد الحليم مناع أبو العماش العدوان، **التعدديّة السّياسيّة في المملكة الهاشميّة الأردنيّة (1921–1989م)**، مركز الرياديين للدراسات و الأبحاث، عمّان، 2008م، ص 92.

[2] رأفت الشّيخ، المرجع السّابق، ص 61.

[3] عبد الحليم مناع أبو العمّاش العدوان، المرجع السّابق، ص 163.

[4] رأفت الشّيخ، المرجع السّابق، ص 62.

ثانيا: الانتداب البريطانيّ على شرق الأردن

أ- أسباب فرض الانتداب على شرق الأردن:

إن تأسيس بريطانيا لمنطقة شرق الأردن لم يأت عفو، بل لتحقيق عدة مصالح سياسية واستراتيجية تخصّها هي ومن بين هذه المصالح:

- إنشاء مركز لمراقبة الدول العربية، فهي تقع وسط الأقطار العربيّة إذ يحدّها من الشرق العراق ومن الشمال سوريا، ومن الغرب فلسطين ومن الجنوب المملكة العربيّة السعوديّة وبهذا فهي الجسر الذي يربط هذه البلدان مع بعضها البعض[1].
- تأمين القطاع العربي في الطريق البرّي إلى الهند فيما بين العراق والخليج والبحر المتوسط بعد أن أثبتت وسائل المواصلات السّريعة أهميّة الوطن العربيّ بالّنسبة لاتّصالات إنجلترا بالهند.
- انشاء قاعدة لنفوذها السّياسي والاستراتيجي في هذه المنطقة تشرف منها على بقية أجزاء الوطن العربي خاصّة المشرقيّة وخاصّة بعد ظهور البترول وازدياد المصالح البريطانيّة في الوطن العربي.
- إن بريطانيا كانت تهدف إلى عدم إخضاع هذه المنطقة لنفوذ دولة أخرى لأنها كانت منطقة حربيّة[2].
- رغم أن منطقة شرق الأردن كانت من الناحيّة الاقتصاديّة غير مستثمرة ومعظم سكّانها من البدو الرّحل، فقد هيّأت لبريطانيا فرصة مناسبة تساعدها على أن تصرف أنظار العالم العربي نكثها بما قدّمت من وعود لآل الحسين[3].

---

[1] يوجين روجان، **العرب من الفتوحات العثمانيّة إلى الحاضر**، تر، محمد إبراهيم الجندي، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، 2011م، ص 228.

[2] زين العابدين شمس الدين نجم، المرجع السّابق، ص ص 244-345.

[3] كارل بروكلمان، **تاريخ الشّعوب الإسلاميّة**، تر، نبيه أمين فارس ومنير البعلبكي، بيروت، 1973م، ص 772.

ب- فرض الانتداب على شرق الأردن.

أقرّ مؤتمر الصّلح في باريس مبدأ وصاية عصبة الأمم على "الشعوب المستعمرة" حيث تضمن ميثاق العصبة . والذي وقع في فيرساي 29 جوان 1919م الانتداب على المستعمرات والأقطار التي قضت نتائج الحرب العالمية الأولى بخروجها من سيادة الدّول التي كانت تحكمها والتي لاتزال غير قادرة على حكم نفسها بنفسها وغير قادرة على الوقوف منفردة في معترك الحياة الجديدة، لذلك يجب أن يطبق عليها الانتداب[1]، وصفة هذا الانتداب تختلف بحسب درجة الشّعب في الرّقي وموقع القطر الجغرافي وأحواله الاقتصاديّة وغير ذلك من الأحوال[2].

تقرر وضع كل من العراق وفلسطين تحت الانتداب البريطاني دون أن يرد ذكر شرق الأردن، وكان هذا القرار في مؤتمر سان ريمو في 25 أفريل 1920م، لكن بريطانيا قامت بدمج شرق الأردن في فلسطين في صكّ الانتداب الذي قدّمته إلى مجلس جمعية الأمم وأقرّه في جلسة يوم 24 جويلية 1922م، فشملها الانتداب البريطاني رسمّيا[3]، ومن أجل جعل فلسطين وطنا قوميا لليهود طبقا لوعد بلفور فقد قامت الحكومة البريطانية بإرسال يوم 16 سبتمبر 1922م مذكرة رسمية إلى جمعية الأمم باستثناء شرق الأردن من هذا الوعد قالت فيها: تطلب حكومة جلالة الملك من مجلس جمعية الأمم وفقا لشروط المادة 25 من صك الانتداب لفلسطين[4] أن يقرّر ما يلي: لا تطبق المواد الآتيّة من نظام الانتداب الفلسطيني في القطر المعروف بشرق الأردن الذي يشمل جميع المقاطعات الواقعة إلى شرق خطّ ممتد من نقطة واقعة على خليج العقبة على بعد ميلين إلى

---

[1] علي المحافظة، المرجع السّابق، ص 28.

[2] نفسه، ص 28.

[3] جيهان بنت إبراهيم شار علي عبد الرحيم، **الآثار السياسيّة والحضاريّة للانتداب الفرنسيّ والبريطانيّ على بلاد الشام_(1342-1359هـ/ 1924-1939م)**، بحث مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في التّاريخ الإسلامي الحديث والمعاصر ، كلية الشّريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، السّعودية، 2011م، ص25.

[4] ينظر الملحق1، صك الانتداب البريطانيّ على شرق الأردن، ص 68.

غرب مدينة العقبة مارّا بمنتصف وادي عربة والبحر الميت ونهر الأردن حتى المنطقة التي يلتقي بها هذا النّهر بنهر اليرموك في منتصف هذا النّهر حتى الحدود السوريّة"[1].

والمواد الملغات من صكّ الانتداب هي:

- الفقرة الثانيّة والثّالثة من دباجة صك الانتداب والمواد الثانيّة والرّابعة والسّادسة والسّابعة والجملة الثّانية من الفقرتين الأولى والثانية من المادة 11 والمواد 13 و14، و22 و23.
- وفي تطبيق نظام الانتداب على شرق الأردن تقوم حكومته بالأعمال التي تقوم بها حكومة فلسطين في فلسطين تحت اشراف الدولة المنتدبة[2].
- تقبل حكومة جلالة الملك التّبعات التي تقع على عاتقها في تطبيق نظام الانتداب على شرق الأردن وتتكفل بأن الشروط التي توضع لإدارة ذلك القطر وفقا للمادة 25 لا تكون بأية وسيلة وغير مطابقة لبقية شروط نظام الانتداب التي لم يشر هذا القرار إلى عدم تطبيقها[3].

اعتقد الساسة البريطانيون أنه باستثناء شرق الأردن من أحكام وعد بلفور في صكّ الانتداب البريطاني على فلسطين سيرضون العرب عامّة والأمير عبد الله خاصة ، وخاب ظنّهم في ذلك لأن العرب رأوا في الانتداب نقضا لوعود الحلفاء لهم، ومظهرا جديدا من مظاهر التجزئة والاستعمار والسيطرة الغربيّة ولذلك رفضوه بشدة وأعلنوا عزمهم على مقاومته[4].

إنّ قرار فصل شرق الأردن عن فلسطين الذي أخذ صيغة رسميّة عام 1923م له اعتباران أساسيان:

---

[1] أمين سعيد، **ملوك المسلمين**، المصدر السّابق، ص 377.

[2] علي المحافظة، المرجع السّابق، ص ص 30–31.

[3] أمين سعيد، **الثورة العربية الكبرى**، المصدر السّابق، ج3، ص 17.

[4] علي المحافظة، المرجع السّابق، ص 32.

1- رغبة بريطانيا في قصر وعد بلفور بإقامة وطن قومي لليهود على الأراضي الواقعة غرب نهر الأردن.

2- رغبة بريطانيا في حصر طموحات الأمير عبد الله في منطقة تقع تحت السيطرة البريطانية[1].

إن إلحاق شرق الأردن بسلطة الانتداب في فلسطين مع استثنائها من مقتضيات وعد بلفور مكّنت بذلك بريطانيا من خلق دولة موالية تشكل حلقة في مواصلاتها بين البحر المتوسط والخليج العربي، بالإضافة إلى إخراجها لمقاطعة هامة من المنطقة الموعودة لإنشاء الوطن القومي اليهودي من جهة، وكافأت الأمير عبد الله الساخط عليها بسبب حرمانه من عرش العراق، وعملت على الوفاء بوعودها للعرب على النحو الذي تصورته من جهة أخرى[2].

ثالثا: التّطورات السيّاسيّة للإمارة

أ- المعاهدة البريطانيّة- الأردنيّة:

كان اتفاق الأمير عبد الله مع تشرشل في 29 مارس 1921م اتفاقا شفوياً مرحلياً مؤقتاً، مبنيّا بالأساس على قبول الانتداب، حتى قبل أن تتم صياغة الصكّ وقبل أن تقرّه عصبة الأمم ولاحقاً استثنيت منطقة شرق الأردن من أحكام وعد بلفور الواردة في صكّ الانتداب على فلسطين في 24 جويلية 1922م[3]، مما يعني أن جهود الأمير عبد الله في ذلك الوقت انصبت على الاستقلال عن الإدارة البريطانية في فلسطين كخطوة أولى، ففكرة الاستقلال بالنسبة لسكان شرق الأردن عموما كانت تعني الاستقلال عن الإدارة الفلسطينيّة وليس التّحرر من التّدخل الأوربيّ[4].

---

[1] يوجين روجان، المرجع السّابق، ص 230.

[2] أحمد طربين، المرجع السّابق، ص 429.

[3] محمد عبد الرحمان نايل، **"المعاهدة العراقيّة- البريطانيّة 1921م والمعاهدة الأردنيّة – البريطانيّة 1928م دراسة مقارنة"**، المجلة الأردنية للتّاريخ والآثار، مج10، ع1، الجامعة الأردنيّة، 2016م، ص 60.

[4] نفسه، ص 61.

لم يتحقق الاعتراف الرسمي البريطاني باستقلال شرق الأردن إلى في مارس 1923م، حيث أعلن عن ذلك المندوب السّامي البريطاني على فلسطين "هربرت صمويل"، لكن هذا الاستقلال لم يكن بموافقة عصبة الأمم على ذلك، وأن تكون حكومة شرق الأردن حكومة دستوريّة تمكن الحكومة البريطانية من القيّام بتعهداتها الدوليّة فيما يتعلق بتلك البلاد وذلك بواسطة اتّفاق يعقد بين الحكومتين[1].

بعد الاعتراف البريطانيّ باستقلال الإدارة الأردنيّة، وعدت الحكومة البريطانيّة بإبرام معاهدة مع حكومة شرق الأردن تنظم علاقات بين البلدين، لكن هذه المعاهدة تأخرت لمدة خمس سنوات لأسباب أهمها ما يلي:

- الفوضى الداخليّة وتمرد زعماء النواحي وشيوخ القبائل على الحكومة المركزيّة.
- الغارات الوهابيّة على البلاد في السنوات الأولى من عهد الإمارة.
- المصاعب الماليّة والاقتصاديّة الّتي تعرّضت لها البلاد في هذه الفترة[2].
- تغيير تسميّة منطقة شرق الأردن من منطقة إلى إمارة والفصل بين المهام الفلسطينيّة وتلك المتعلقة بشرق الأردن بما قد يقضي على تخصيص شرق الأردن بمفوض سامي خاصّ ومستقل على المفوض الساميّ على فلسطين، بهدف التأكيد على وجود شرق الأردن واستقلاليته عن فلسطين[3].

وبعد الضغوطات التي تعرضت لها بريطانيا، من لجنة الانتدابات التابعة لعصبة الأمم ومساعي الأمير عبد الله تم التّوقيع على المعاهدة بين الحكومة البريطانيّة والحكومة الأردنيّة في

---

[1] رائد أحمد هيجانه وثابت الغازي العمري، "**المعاهدة الأردنيّة البريطانيّة 1928م وأثرها في التطور السّياسي في إمارة شرق الأردن**"، مجلة جامعة القدس للأبحاث والدراسات، الأردن، ع29، 2013م، ص 267.

[2] هدى بوفريحات، المرجع السّابق، ص 157.

[3] ماري ولسن، المصدر السّابق، ص 163.

فيفري 1929م في القدس وذلك بحضور "الفليد مارشال اللورد بلومر" عن الجانب البريطاني ورئيس المجلس الّتنفيذي الأردني "السّيد حسن خالد أبو المهدي" عن الجانب الأردني، وقد حرصت بريطانيا في مواد هذه المعاهدة على جعل الأمور المهمة في أيدي البريطانيين، مثل: الشؤون الخارجية، الرقابة الاقتصادية، الشؤون القضائية، كما أناطت بهم حق الاحتفاظ بقوات عسكرية كافية للدفاع عن شرق الأردن[1].

وبتاريخ 26 مارس 1929م، نشر نص المعاهدة الأردنية البريطانية[2]، وفي 19 أفريل من نفس السنة تم إصدار القانون الأساسي لشرق الأردن[3]، وتكونت المعاهدة من أربع نسخ واشتملت على 21 مادة ومن بين أهم النقاط التي تضمنتها هذه المعاهدة هي:

- وضع قانون أساسي للبلاد (الدستور).

- تنازل حكومة الانتداب على السلطتين التشريعية والتنفيذية إلى الأمير.

- منح الحكومة البريطانية حق الاحتفاظ بقوات مسلحة في شرق الأردن، وتنظيم وانشاء مثل هذه القوات عندما تقتضي الضرورة.

- تقديم معونة مالية سنويّة من بريطانيا على شكل هبة إلى الحكومة الأردنيّة.

- تكليف الحكومة الأردنيّة بدفع سدس نفقات قوة حدود شرق الأردن.

- إشراف بريطانيا على الامتيازات واستثمار الموارد الطبيعية وانشاء السكك الحديدية في شرق الأردن.

[1] شكيب أرسلان، المصدر السّابق، ص 259.

[2] ينظر الملحق2، وثيقة المعاهدة البريطانية الأردنية، ص 76.

[3] عبد الله بن الحسين، المصدر السّابق، ص 216.

. – حق بريطانيا في ضمان السيادة الإقليمية للبلاد[1].

وبذلك أصبح نظام الإدارة في إمارة شرق الأردن عبارة عن نظام ملكي مطلب فقد تركّزت السّلطتين التّشريعيّة والتّنفيذيّة في يد الأمير عبد الله الذي كان يساعده المعتمد البريطاني ورئيس وزراء مسؤول أمام الأمير ومجلس تشريعي ينتخب على مرحلتين ويضمن تمثيل الأقليات الدينية والبدوية[2].

شكل توقيع هذه المعاهدة انعطافا في التاريخ السياسي للإمارة الأردنية، وقد تضمنت هذه المعاهدة جوانب إيجابية وأخرى سلبية، حيث تمثلت الجوانب الإيجابية فيما يلي :

- وضعت المعاهدة شرق الأردن في وضع الدولة ذات الكيان المعترف به وباستقلاله دوليا.
- نصّت على وضع قانون أساسيّ لشرق الأردن (وهو أوّل قانون في الأردن).
- تعهدت بريطانيا بتقديم معونة ماليّة لشرق الأردن[3].

أما الجوانب السلبية فتمثلت في :

- خضوع جميع القوانين والأنظمة لموافقة بريطانيا.
- خضوع ميزانية شرق الأردن لرقابة بريطانيا.
- احتفاظ بريطانيا بقوات مسلحة لها في شرق الأردن.
- أن تكون بريطانيا مسؤولة عن الصلات الخارجية لشرق الأردن[4].

الواقع أن هذه المعاهدة كانت مخيبة لآمال معظم الأردنيين لأنها لم تحقق دولة مستقلة كاملة السّيادة، وهذا ما أثار استياء الشّعب الأردنيّ لأنّه جرى إيهامهم بأنّ من شأن أيّة اتفاقية مع

[1] محمد عبد الرحمان نايل، المرجع السّابق، ص ص 64–66.

[2] زين العابدين شمس نجم الدين، المرجع السّابق، ص 348.

[3] إبراهيم فاعوري، المرجع السّابق، ص 138.

[4] نفسه، ص 139.

بريطانيا أن تعني الاستقلال، غير أن الاتفاقية قامت بدلا من ذلك بتفصيل حقوق بريطانيا وواجباتها في شرق الأردن، وكانت هذه الحقوق واسعة، بينما لم يرد أي ذكر صريح لاستقلال شرق الأردن في نص الاتفاقية، فضلا عن أن بريطانيا ظلّت ممسكة بدفة سائر الفعاليّات الحكوميّة الحاسمة[1].

ب- النّضال السّياسيّ وتشكيل الأحزاب

مع إبرام المعاهدة الأردنيّة والبريطانيّة في 20 فيفري 1929م، نشطت الحياة السيّاسيّة في البلاد، وأعرب شيوخ البلاد ووجهاؤها عن اعتراضهم على هذه المعاهدة كما اعترضوا على القانون الأساسي، وقد عبّروا عن رفضهم بالمظاهرات في مختلف المدن وأرسلوا برقيات الاحتجاج إلى عمان، لأنّهم يروا في بنود هذه المعاهدة ما هو إلا تأكيد لنظام الانتداب البريطاني على البلاد،[2] ودعا الزعماء والمثقفون إلى عقد مؤتمر وطني للنظر في بنود المعاهدة والاتفاق على خطة للعمل السياسي[3].

وانعقد المؤتمر الوطني الأول في عمان 25جويلية 1929م، وحضر هذا المؤتمر 120 مندوبا واستمرت اشغاله لمدة أربعة أيام، ونقاط الحوار التي ركز عليها المؤتمر كانت حول المعاهدة البريطانية الأردنية، وكذلك وعد بلفور، وتمخض عنه انتخاب لجنة تنفيذيّة لمتابعة قراراته ومواصلة السّعي لتنفيذها وأصدر المؤتمر بياناً وطنياً تضمّن المبادئ الأساسيّة للحكومة الأردنية،[4] واشتمل هذا البيان على البنود التّالية:

- إمارة شرق الأردن دولة عربيّة مستلقة ذات سيادة بحدودها الطبيعية.

---

[1] ماري ولسن، المصدر السّابق، ص 164.

[2] إبراهيم الفاعوري، المرجع السّابق، ص 139.

[3] عبد المنعم إبراهيم الجّميعي، **المشرق والمغرب العربي دراسات في التّاريخ الحديث والمعاصر**، دار الكتب، القاهرة، 2013م، ص 128.

[4] صالح محمود منسي، المرجع السّابق، ص 326.

- تدار بلاد شرق الأردن بحكومة دستورية برئاسة الأمير عبد الله وأعقابه من بعده..

- عدم الاعتراف بالانتداب إلا كمساعدة فنيّة بموجب اتفاق بين الأردن وبريطانيا على أساس المنافع المتبادلة دون المساس بالسيادة القومية.

- رفض تصريح بلفور لأنه مخالف لعهود بريطانيا ووعودها، وتصرفا مضادّا للشرائع الدينيّة والمدنيّة في العالم.

- إن كل انتخاب نيابي يجري في شرق الأردن على غير قواعد التمثيل الصحيح وعلى أساس عدم مسؤولية الحكومة أمام المجلس النيابي، لا يعد انتخابا ممثلا لإرادة الأمة و سيادتها القومية ضمن القواعد الدستورية، بل يعد انتخابا مصطنعا ليس له قيمة تمثيلية صحيحة.
- رفض كل تجنيد لا يكون صادرا عن حكومة دستوريّة مسؤولة، نظرا لارتباطه بالسّيادة الوطنية.
- رفض شرق الأردن تحمّل نفقات أي قوة أجنبية محتلة.
- لابد من عرض أي قرض وكذا التّصرف في الأراضي الأميرية على المجلس النيابي[1].

تم تسليم نسخة من هذا الميثاق للأمير عبد الله عن طريق رئيس المؤتمر حسين الطراونة[2]، كما سلّم الأمير نسخة من الميثاق إلى المندوب البريطانيّ، والذي شكّك في إمّكانية قيام حكم نيابي صحيح بدعوى أن الشّعب لم يثبت مقدرته على تحمل مسؤوليات أكبر[3]، وقد جرى لقاء بين رئيس

[1] أمين سعيد، **ملوك المسلمين**، المصدر السّابق، ص 391.

[2] رئيس اللّجنة التّنفيذية الأردنية، شارك في المؤتمر الإسلامي العام الذي انّعقد في القدس عام 1931م، ضمن الوفد الأردني، كان رجلا ذا عزيمة وصلابة في مواقفه، حيث كان يدعو إلى الوحدة والاستقلال، كان معارضا لسياسة الأمير عبد الله و الإنجليز، لذلك تم اختياره رئيسا للمؤتمر الوطني الأول، ثم رئيسا للجنة التنفيذيّة المنبثقة عن المؤتمر، ظل الطراونة رئيسا للجنة حتى توفي أواخر الثلاثينيات. ينظر، جيهان عبد الرحيم، المرجع السّابق، ص 263.

[3] صالح منسي، المرجع السّابق، ص 326.

المؤتمر الوطني والمعتمد البريطانيّ، ولكن هذا اللّقاء لم يسفر عن شيء، وهذا ما دفع قيادة المؤتمر إلى الاستمرار في النّشاط انشر مقررات المؤتمر، مما أثار غضب الحكومة الأردنية و الّتي اتّخذت إجراءات تعسّفية وقمعية بحق قيادات المؤتمر، واعتقلت عدد منهم وفرضت الإقامة الجبرية على البعض الآخر[1].

وفي يوم الاثنين 11مارس 1929م، عقدت اللّجنة التّنفيذية مؤتمرها الثاني في عمّان وكان من أهم قراراتها ما يلي:

- أن الحكومة البريطانيّة لم يتصرف ممثلوها في شرق الأردن تصرفا ينطبق على روح عهد جمعية الأمم بالنّسبة لحقوق السكان ومصالحهم وضمان حرّياتهم المشروعة.
- رفض مشروع المعاهدة المعروضة على شرق الأردن، لمخالفته ما في البلاد القومية وميثاقها الوطني ووعود إنجلترا الخاصة للعرب وتعهدات الحلفاء بالمحافظة على حقوق الأمم الضعيفة اثناء الحرب العامة.
- أن المجلس التّشريعي لا يمثل بلاد شرق الأردن في شيء، بل هو يمثل أعضائه فقط ومقرراته لا تعبر عن مطالب الأمّة ولا تلزم البلاد في شيء، بل تعتبر مقرّراته جزءا من إجراءات التسلّط البريطانيّ غير المشروع[2].

ثم عقد المؤتمر الثالث في إربد يوم 25 ماي 1930من والذي قرر ما يلي:

- تشكيل حكومة دستوريّة مسؤولة أمام مجلس نيابي وكل حكومة تشكّل على غير هذا الدستور لا تكون مشروعة.
- لا تعترف الأمة بمشروعية المجلس التّشريعي الذي ألّفته الحكومة غير المشروعة.

[1] جيهان بنت إبراهيم عبد الرّحيم، المرجع السّابق، ص 268.

[2] أمين سعيد، **الثّورة العربية الكبرى**، المصدر السّابق، ج3، ص 37.

- لا تعترف الأمّة بأي حكومة غير نيابية.
- إبلاغ صورة من هذا القرار للمقامات والسّلطات المسؤولة[1].

وتتابعت المؤتمرات بعد ذلك وآخرها مؤتمر عمّان الخامس المعقود يوم 5 جوان 1933م، من دون أن تغيّر أو تبدّل شيئاً من الوضع، وقد أبدت الحكومة البريطانيّة أن توافق على تعديل المعاهدة وإزالة ما فيها من غبن رغم طلب الحكومة نفسها للتعديل[2].

أما بالنسبة للأحزاب السياسيّة، فقد نشأت مع بداية الإمارة وقد عكست الأحزاب اهتمامات الشعب الأردني وتناولت قضاياه المختلفة، وعبرت عن حيوية وتطلّعه للحياة الديمقراطيّة[3]، ومن أهم الأحزاب السياسيّة في شرق الأردن ما يلي:

1- حزب الاستقلال العربي:

أول حزب سياسي في الأردن تأسّس عام 1919م، وهذا الحزب هو امتداد للجمعيّة العربيّة الفتاة، وهو من الأحزاب القوميّة العربيّة التي شاركت الشّريف حسين في ثورته على الدولة العثمانيّة، لذلك التّحق أعضاؤه بخدمة الأمير عبد الله عندما قدم إلى الأردن، وتبنى هذا الحزب برنامجاً قومياً يدعوا للوحدة العربية، واستقلال البلاد العربية المحرّرة، والدّعوة لوضع قانون أساسي، ومن أبرز أعضاءه "عوني عبد الهادي"[4]، و"رشيد طليع"[5].

---

[1] أمين سعيد، **الثّورة العربية الكبرى**، المصدر السّابق، ج3، ص38.

[2] أمين سعيد، **ملوك المسلمين** ، المصدر السّابق، ص 391.

[3] جيهان بنت إبراهيم عبد الرحيم، المرجع السّابق، ص 269.

[4] عاش ما بين (1888-1980م)، من القوميين العرب، درس الحقوق في باريس، وكان من مؤسسي جمعية العربيّة الفتاة، عمل محاميا في القدس، كما عمل على خدمة الأمير عبد الله عندما قدم إلى شرق الأردن، ثم أصبح سفيراً للأردن في مصر، ثم تولى وزارة الخارجيّة الأردنيّة 1956م، ثم أصبح رئيساً للجنة القوميّة في جامعة الدول العربيّة. ينظر، خير الدين الزركلي، المرجع السّابق، ج5، ص 98.

[5] جيهان بنت إبراهيم عبد الرحيم، المرجع السّابق، ص 269.

2- حزب العهد العربيّ:

يعتبر هذا الحزب من الأحزاب القوميّة التي تم تأسيسها في شرق الأردن عام 1921م، والذي يدعوا إلى تحقيق استقلال البلاد العربية تحت قيادة الشّريف حسين، وانشاء هذا الحزب جاء بمبادرة رئيس الحكومة "رضا الركابي" لضرب الأحزاب ببعضها[1].

3- حزب الشّعب:

جاء تأسيس حزب الشّعب كأول وأهم الأحزاب السّياسيّة الوطنيّة المعارضة التي أسّست في شرق الأردن، كان حزباً إصلاحيا هدفه السّعي بالطّرق المشروعة لتأييد استّقلال البلاد، ونشر المعارف بين الأهليين، وتحسين الأوضاع الاقتصاديّة، وصيانة الحريات الفرديّة، ونشر مبادئ المساواة والإخاء بين المواطنين[2].

4- الحزب الحر المعتدل:

تم تأسيس عام 1930م، كان من الأحزاب المقربة إلى الحكومة، ولن مع إعلان هذا الحزب ولاءه للحكومة لم يعمّر طويلا، ولم يكن له تأثير يذكر في الحياة السياسية الأردنية، لأنه كان مؤيد للحكومة وهذا يعني تأييده للانتداب البريطاني وهذا ما لم يقبَل به الشعب الأردني، وتمثلت أهداف هذا الحزب في، السعي لتعديل المعاهدة تحقيا للسيادة القومية ورغبة الأمة، السعي لضمان الحرية الشخصية بأنواعها، وايصال البلاد إلى حقوقها في التشريع والإدارة والعمل بحرية تامة[3].

[1] عبد الحليم مناع أبو العمّاش العدوان، المرجع السّابق، ص 186.

[2] نفسه، ص 189.

[3] جيهان بنت إبراهيم عبد الرّحيم، المرجع السّابق، ص 271.

5- حزب العمّال الأردنيّ:

تأسّس في سبتمبر 1931م، ويهدف إلى حماية حقوق العمّال والفلاّحين في البلاد وليس هناك من الوثائق التي تدل على موافقة الحكومة على هذا الحزب، الذي لم يترك أي أثر سياسي في البلاد[1].

6- حزب التّضامن الأردنيّ:

تأسّس هذا الحزب في 24 مارس 1933م، وتكون من شيوخ القبائل وأعيان المدن، لأنهم رأوا ضرورة تنظيم صفوفهم في معزل عن اللّجنة التنفيذيّة للمؤتمر الوطني، ومن أهم ما ورد في برنامج هذا الحزب، الدفاع عن كيان أبناء شرق الأردن، إيجاد الألفة الفعلية والتضامن الحقيقي بينهم، وحصر الوظائف بالأشّخاص الذين وُلدوا في شرق الأردن قبل عام 1921م[2].

وإلى جانب الأحزاب السياسيّة التي تشكّلت في شرق الأردن، أخذت النّوادي ذات الأهداف السّياسية تظهر على حيز الوجود، إلاّ أن الحّكومة الأردنيّة أصدرت قانون الجمعيات سنة 1936م، الذي يقتضي الحصول على ترخيص من المجلس التنفيذي لكل جمعيّة أو ناد، ويشترط أن تكون مبادئ كل جمعية أو ناد غير مخالفة لأحكام القوانين و الأنظمة الأردنية، أو من شأنه الإخلال بالأمن والنّظام والطّمأنينة العامة أو المساس بكيان ووحدة الدولة، وأباح هذا القانون للمدعي العام أن يدخل مقر أية جمعيّة وأن يفتشها وأن يحضر أي اجتماع تعقده[3].

---

[1] جهاد محسن، **القبيلة والدولة في شرق الأردن**، البنك الأهلي الأردنيّ، عمّان، 2005م، ص 200.

[3] عبد الحليم العدوان أبو العماش، المرجع السّابق، ص 194.

[3] علي المحافظة، المرجع السّابق، ص 87.

الفصل الثّالث:

الأردن خلال وبعد الحرب العالمية الثانية.

أوّلا- الأردن خلال الحرب العالمية الثانية.

أ- أوضاع الأردن خلال الحرب.

1- اقتصاديّا.

- **الزّراعة:**

بلغت مساحة شرق الأردن في عهد الإمارة 347000 ميل مربع[1]، تشكل البادية 83.5% منها لا يتجاوز معدل السّقوط فيها خمسين ملمترا في السّنة، تكفي لنمو بعض الأعشاب خلال فصل الرّبيع فتغدوا مراعي صالحة للماشيّة[2]، وبعد إنشاء الإمارة شعر الفلاح بشيء من الطُمأنينة والأمن(لأن الفلاح سابقا كان تحت رحمة العشائر البدويّة التي كانت تسلبه مواشيه ومحصولاته)، فأقبل على الزّراعة إلاّ أن جهله وفقره وعجز الحكومة عن مدّ يد العون له، حالت دون إحراز تقدم ملموس في الإنتاج الزّراعي وبقيت المحصولات الزراعية هي نفسها لا تتغير من حبوب(حنطة وشعير وعدس وفول وحمص)، وزبيب وسمن وصوف وجلود[3].

لم يبدأ الإنتاج الزّراعي بالزّيادة إلاّ بعد أن حدّدت الأراضي ومُسحت وثُمّنت عام 1930م، ثم أُفرزت وسُجّلت بين عامي 1935و1940م، فتقلّصت نتيجة لذلك مساحات الأراضي المزروعة، وأقبل الفلاح على الاهتمام بأرضه وزراعتها بالأشجار المثمرة[4].

أما ملكية الأراضي فقد اختلفت مساحتها من منطقة إلى أخرى، ففي منطقة عجلون الخصبة نسبيا كانت الملكية تتراوح بين 14و 20 هكتار حسب إحصاء 1938م، وبلغت هذه الملكية في

---

[1] هو وحدة قياس أرضية، أوروبية وأمريكية ويساوي (1609 متراً)، ينظر، أسامة ملحم، **وحدات القياس**، ط2، (ددن)، الأردن، 2015م، ص 20.

[2] جون باغوت غلوب، **مذكرات غلوب باشا حياتي في المشرق العربيّ**، تر، جورج حتر وفؤاد فيّاض، الأهلية للنّشر والتّوزيع، الأردن، 2005م، ص 154.

[3] علي المحافظة، المرجع السّابق، ص 124.

[4] نفسه، ص 126.

الأغوار حوالي 23هكتارا حسب إحصاء عام 1946م، بينما كانت في منطقتي الكرك والبلقاء أكبر من ذلك بكثير[1].

من بين المحاصيل الزراعيّة التي اعتمدت عليها الإمارة خلال فترة الحرب العلمية الثانية الحبوب والتي احتلت المكانة الأولى من حيث مساحة الأرض المزروعة بها ومن حيث الإنتاج، ومن أبرز هذه الحبوب: الحنطة والشّعير والقمح، ففي عام 1942م كانت تقديرات إنتاج الحبوب لا تقل عن 113 ألف طن من القمح و51 ألف طن شعير، وذلك بسبب إقبال المزارعين على زراعة الأراضي كلها، واستغلال أراضي لم تكن مستغلة من قبل بما فيها المساحات على حدود البادية وأطراف الصحراء، مما دفع الحكومة في فلسطين إلى إصدار قرار يسمح باستيراد الحبوب بأنواعها والطحين من شرق الأردن[2].

أما زراعة البقول فقد احتلت المكانة الثانية بعد زراعة الحبوب من حيث مساحة الأراضي المزروعة بها ومن حيث الإنتاج، ومن أبرز هذه البقول: العدس والفاصوليا والفول، وبشكل عام كان الفلاح ينظر إلى البقوليات كوسيلة لإراحة الأرض كجزء من دورة زراعية لتجهيز الأرض لزراعة الحبوب، وقد ازدادت زراعة البقول أثناء الحرب ثم انخفضت في النّصف الثاني من الأربعينات[3].

أما الفواكه والثمار فكانت لها أيضا مكانة بارزة بعد زراعة الحبوب والبقول، حيث أن زراعة الكروم غطت ما بين 80 و90ألف هكتار، وهي زراعة أساسيّة لسكان المرتفعات والتلال، لذلك فمعظم إنتاج الكروم يأتي من مناطق جبال عجلون والسلط، أما مساحة الأراضي المزروعة فقد بلغت 5هكتارات وفيما يخص اللّوزيات والحمّضيات فكانت توزع في المنحدرات

[1] هدا عبد الرحمان السليمان المسعود، "**ملكية الأراضي في شرق الأردن 1921–1946م**"، المجلة الأردنيّة للتّاريخ والآثار، الأردن، مج6، ع2، 2011م، ص 80.

[2] رائد خالد السّقار، **الأردن خلال سنوات الحرب العالميّة الثانيّة 1939 – 1945م دراسة سياسيّة اقتصاديّة اجتماعيّة**، مركز الكتاب الأكاديمي، الأردن، 2015م، ص 100.

[3] نفسه، ص 100.

وبعض السهول، وبالنسبة لزراعة الخضار فلم تشهد الاتّساع الذي شهدته زراعة الحبوب والبقول، بسبب غياب مشاريع الرّي المنتظمة التي يفترض أن تقوم بها الحكومة وتنظمها، بالإضافة إلى الحفاظ على مستوى التقنية الزراعيّة القديمة لدى بعض الفلاحين وجهلهم بأساليب الزراعة الحديثة، كل ذلك حال دون زيادة مساحة الأراضي المزروعة بالخضروات[1].

أما الثروة الحيوانية فقد استمر الاهتمام بالثروة الحيوانية خلال الحرب العالمية الثانية، وخاصة أن البلاد تتمتع بإنتاج حيواني يزيد عن الحاجات المحلية، وكانت صادرات الحيوانات الحية تشكل جانبا هاما من الصادرات العامة للبلاد، وقد حافظت البلاد على ثبات نسبي في إعداد الثروة الحيوانية المعدة لغايات توفير اللحوم، وإنتاج الحليب ومشتقاته، ولغايات العمل[2].

- الصّناعة:

كانت الصّناعة بدائية ومقتصرة على بعض الصّناعات اليدويّة والحرف المحليّة من حدادة ونجارة وخياطة، ولم تعرف البلاد المصانع أو المعامل أو المناجم إلاّ بعد اكتشاف مادة الفوسفات في منطقة الرصيفة الواقعة شمال شرقي عمان، عام 1930م و تأسست آنذاك شركة للتنقيب عن هذه المادة واستخراجها، ظل انتاجها محدودا إلى أن زيد رأسمالها عام 1945م[3]، أما الامتيازات الاقتصاديّة الأجنبيّة، فإن حكومة الانتداب لم تسمح بإبرام أي اتفاق أو منح أي امتياز لشركة أو أشخاص غير بريطانيين، لأن صكّ الانتداب البريطاني على شرق الأردن والمعاهدة الأردنيّة البريطانيّة لعام 1929م، نصت على حق بريطانيا في الإشراف على استثمار ثروات الباد الطبيعيّة[4].

[1] رائد خالد عبد السّقار، المرجع السّابق، ص 103.

[2] نفسه، ص 107.

[3] علي المحافظة، المرجع السّابق، ص 130.

[4] رائد خالد عبد السّقار، المرجع السّابق، ص 210.

- التّجارة:

إن إمارة شرق الأردن كانت منذ القدم ممرا مزدهرا للقوافل التّجاريّة بين شبه الجزيرة العربيّة والعراق وبلاد الشّام[1]، وكانت التجارة في أيدي جاليات سورية وفلسطينية استقرت في البلاد منذ العهد العثماني، لم تكن هناك تجارة كبرى أو شركات تجارية بالمعنى الحقيقي، بل اقتصرت التجارة على استراد بعض الحاجيات البسيطة من سورية وفلسطين والعراق، غير أن الحرب العالمية الثانية كانت نقطة تحول هامة في التجارة الأردنية إذا أصبحت عمان قبلة أنظار التّجار، من البلاد العربية المجاورة وذلك لعدم وجود قيود صارمة على الاستيراد وتحويل العملات الأجنبية[2].

إن استمرار بريطانيا في منح المساعدات الماليّة للإمارة إلى غاية قيام الحرب العالميّة الثانيّة وخلالها، جعل بريطانيا تفرض سلطتها وسيطرتها على جميع الأمور الماليّة والعسكريّة والإداريّة الداخليّة منها والخارجيّة[3]، وكانت أغلب هذه المساعدات الماليّة تصرف على التجهيزات العسكريّة، ففي سنتي 1943-1944م بلغت مصاريف الفيلق الأردنيّ 1870 ليرة فلسطينية، وبسبب هذه المصاريف الضّخمة على الأمور الحربيّة ساءت أحوال الشّعب، بعد إهمال الزراعة والصّناعة فتدهور الاقّتصاد وتفاقمت الأحوال من جرّاء تزايد الضرائب المفروضة على الأهالي بشكل مأساويّ[4].

2- اجتماعيا:

قدّر عدد سكان امارة شرق الأردن سنة 1944م، حوالي400 ألف نسمة ينقسمون من حيث أنماط معيشتهم إلى ثلاث فئات الأولى: الفلاحون الذين يشكلون غالبيّة السّكان ويقمون في

[1] جيهان بنت إبراهيم عبد الرحيم، المرجع السّابق، ص 252.

[2] عي المحافظة، المرجع السّابق، ص 128.

[3] جيهان بنت إبراهيم عبد الرّحيم، المرجع السّابق، ص 355.

[4] هدى بوفريحات، المرجع السّابق، ص 163.

القرى ويمارسون الزّراعة، والثّانية: سكان المدن ويقمون في عدد قليل من المدن لم يتجاوز عددها عشر مدن، والثّالثة: البدو الرّحل الذين أقاموا في الصحراء، وكانوا في حركة تنقل دائمة داخل الإمارة وخارجها.[1] كما وُجدت أيضا في المجتمع أقليات عرقيّة ودينيّة، أهمها الأقليّة الشركسيّة[2] والأقليات المسيحيّة وكان أكبرها عددا الطائفة الأرثوذكسيّة، كان المسيحيون الأردنيون يقطنون المدن والقرى، ولكنهم أكثر ثقافة وغنى من إخوانهم المسلمين لذلك احتلوا المناصب في الحكم والإدارة، ولعبوا دورا هاما في الحياة السياسيّة في عهد الإمارة[3].

أما بالنّسبة للتّعليم في شرق الأردن فلم يكن هناك أي اهتمام فعلي به خلال الحكم العثمانيّ، فقد اقتصر التعليم على بعض المدارس، وخلت البلاد من التّعليم الإعداديّ والثانويّ، أما في عهد الإمارة فقد أسس أول مجمع علمي في البلاد سنة 1923م، ثم أصدر أول نظام للمدارس سنة1925م، أما خلال الحرب فقد صدر نظام المعرف سنة 1939م، والذي قسم الإمارة إلى ثلاث مناطق معارف هي: منطقة معارف عجلون، ومنطقة معارف البلقاء، ومنطقة معارف الكرك ومعان، ثم أنشئت أول وزارة للمعارف في 24 سبتمبر 1940م[4] ، من أهم سمات التّعليم خلال سنوات الحرب أن اللغة الإنجليزيّة حلت محل اللّغة التّركيّة في التّعليم وأصبحت بذلك لغة ثانية في البلاد، أما المعلمين فقد كان أكثر من يعملون شرق الأردن في مجال التعليم كانوا من أبناء الأقطار العربيّة المجاورة، مثل سوريا ولبنان وفلسطين[5].

[1] ممدوح منوخ ذياب النيف، المرجع السّابق، ص 71.

[2] هم شعب آري أصلهم من بلاد القوقاز، من أقدم الأمم الذين سكنوا القوقاز الشماليّ اختلطوا بشعوب أخرى، وكلمة شركس أطلقها الأجانب على أبناء شعوب شمالي القوقاز الأصليين، بدأت هجرتهم إلى الأردن عام 1878م، استمرت حتى عام 1912م، تكيف الشّركس مع المجتمع الأردني بصورة تدريجية مع أنماط المهن ونماذج الحياة الاجتماعية السائدة في المجتمع الأردني. ينظر، محمد بن ناصر العبودي، **بلاد الشّركس**، مكتبة الملك فهد للنّشر والتوزيع، الرياض، 1999م، ص ص 10.

[3] ممدوح منوخ ذياب النّيف، المرجع السّابق، ص ص 82– 83.

[4] جيهان إبراهيم عبد الرّحيم، المرجع السّابق، ص 387.

[5] نفسه، ص 391.

3- سياسيا:

عند اندلاع الحرب العالميّة الثانيّة قامت الحكومة الأردنيّة باتخاذ تدابير أمنيّة مشددة وأصدرت قانون الدّفاع عن شرق الأردن في 29 أوت 1939م، كما أصدرت 7 أنظمة دفاع في نفس العام[1]، مما منحها صلاحيات واسعة حكمت شرق الأردن بموجبها خلال الحرب، وهذه الأنظمة السبعة منحت الأمير ومن ينوب عنه سلطات مطلقة لمراقبة النشرات والكتابات والمواصلات ورسائلها، بما فيها أجهزة المذياع والإشراف عليها[2]، فقد حدّد نظام الدّفاع الصّادر في 1941م المحطّات الإذاعية التي سمح للأردنيين الاستماع إليها وهي: محطة لندن، ومحطة القدس والقاهرة، كما منع أيضا دخول بعض الصّحف العربيّة، وسمحت الحكومة بدخول الجرائد الدّمشقية ومنها: العمل القومي والاستقلال العربي والجرائد البَيروتيّة، بيروت واليوم، كما منحت أيضا صلاحيات القبض على الأشخاص الذين تعتبر أفعالهم مخلة بسلامة الإمارة ومنع دخولهم إليها أو أبعادهم عنها، وتفتيشهم وتفتيش عقارتهم[3].

وبالنسبة للمؤسسات الحكوميّة السياسيّة فلم تكن قد حققت أي قدر من الاستقلاليّة السّياسية منذ نشأتها في عام 1929م، لأن التّدخل البريطانيّ في شؤون الإمارة ظلّ على ما كان عليه، فقد بقيت بيد المعتمد البريطانيّ امتيازات التّشريع والشؤون المالية وحماية الأقليات والأجانب، وكان يتدخل في كل صغيرة وكبيرة من شؤون الإمارة[4].

4-عسكريا:

إن من مظاهر التطور العسكري في إمارة شرق الأردن تأسيس الفيلق العربي الذي أنشئ قيل تأسيس الإمارة سنة 1922م[5]، من فرقة صغيرة بلغت ألف رجل، ثم أخذ ينمو تدريجيا وقد

---

[1] صالح محمود المنسي، المرجع السّابق، ص 328.

[2] رائد خالد عبد السّقار، المرجع السّابق، ص 44.

[3] علي المحافظة، المرجع السّابق، ص 89.

[4] رائد خالد عبد السّقار، المرجع السّابق، ص 44.

[5] سعد أبو دية، "**الجيش العربيّ وتأسيس إمارة شرق الأردن**"، مجلة المؤرخ العربي، بغداد، مج14، ع35، 1988م، ص 57.

أشرف على تنظيمه قادة إنجلترا، وكان الالتحاق بالفيلق العربيّ مسموحا لكل القادرين من العرب لذلك ضمّ عناصر من مختلف البلدان العربية[1]، وإلى جانب الفيلق العربي وجدت قوة عسكريّة عرفت باسم فرقة الحدود الأردنيّة، وكانت مهمة هذه الفرقة تنحصر في الدفاع عن الحدود، كما كانت هناك قوة عسكريّة بريطانيّة تحت قيادة المندوب الساميّ البريطانيّ في فلسطين، ولقد كان من الممكن أن يصبح الفيلق العربي نواة حقيقية للجيش العربي الخالص في الإمارة لولا خوضه للقادة البريطانيين وجعله أداة لتحقيق اتجاهات السياسة البريطانيّة في الشرق الأوسط[2].

ساعدت بريطانيا الفيلق العربيّ الأردنيّ بشتى الوسائل الماديّة والتنظيميّة والتدريبيّة، ولكنها استفادت من خدماته بالمقابل واستغلته في قمع ثورة 1941م في العراق، كما أدى مهمة القوة العسكرية المعاونة والقوة البوليسيّة الرئيسيّة في الشرقين الأدنى والأوسط، بالإضافة إلى إرساله إلى شبه جزيرة سيناء ثم إلى أفريقيا الشماليّة سنة 1942م، عندما اقتربت القوات الألمانية من العلمين في مصر وبسب الحرب أصبح لهذا الفيلق مهمّات عديدة، وتزايدت المعونات البريطانيّة لتمويله من أجل تحقيق الأهداف العسكريّة المرجوة[3].

ب- موقف ودور الأردن في الحرب العالميّة الثّانيّة:

1- موقف الأردن من الحرب:

عند اندلاع الحرب العالميّة الثانيّة في 1سبتمبر 1939م، لم يتوان الأمير عبد الله بالوقوف إلى جانب دول الحلفاء وبالتّحديد بريطانيا، فكان بذلك العربي الوحيد الذي قدم دعمه المطلق لبريطانيا خلال الحرب، بوضعه الإمارة وجيشها تحت التّصرف البريطاني[4].

[1] محمد سهيل طقوش، المرجع السّابق، ص 262.

[2] إسماعيل أحمد ياغي، **تاريخ العالم العربي المعاصر**، مكتبة العبيكان، الرياض، 2000م، ص 198.

[3] هدى بوفريحات، المرجع السّابق، ص 163.

[4] جاسم محمد حسن العدول وآخرون، **تاريخ الوطن العربي المعاصر**، دار ابن الأثير للطباعة والنّشر، الموصل، العراق، 2005م، ص 214.

وفي 2 سبتمبر بادرت الحكومة برئاسة " توفيق باشا أبو الهدى"[1]، وبإيعاز من الأمير عبد الله باتخاذ التّدابير اللاّزمة استعدادا لدخول الحرب إلى جانب بريطانيا، وفي 2 سبتمبر أبرق الأمير عبد الله إلى ملك بريطانيا يعلن الولاء والتأييد والمساعدة، وفي 16 سبتمبر أعلنت الحرب رسميا على ألمانيا بوصفها دولة معادية كما اعتبرت إيطاليا دولة معادية أيضا بعد انضمامها إلى جانب ألمانيا[2].

حزم الأمير عبد الله أمر وقوف بلاده إلى جانب دول الحلفاء قولا وفعلا، وأشهر موقفه أمام العالم، وكان يردد على الدوام " إننا نحيا أو نموت مع بريطانيا، وأن العرب لا يتركون الصديق وقت الضيق، نحن العرب نفتخر دوما بأننا لا نخون أصدقاءنا، ولن نفعل ذللك الآن وسنبقى أصدقاء بريطانيا مهما حدث".[3] رغم أن موقف الحكومة الأردنيّة والمجلس التشريعي جاء مطابقا لموقف الأمير عبد الله الذي ضغط على الحكومة لاتخاذ الإجراءات والخطوات التي تبين أن الإمارة تقف إلى جانب الحلفاء[4]، إلاّ أن الشعب الأردني كان له موقف مغاير لموقف الأمير تجاه الحرب، فالأردنيون مثلهم مثل باقي أبناء الأمة العربيّة استقبلوا إعلان الحرب العالميّة الثانيّة بآراء مختلفة، فمنهم من تمنى انتصار ألمانيا وطلب الوقوف إلى جانبها، ومنهم من كان يدرك أخطار العنصريّة الألمانيّة ودكتاتوريتها النّازية لذلك أخذوا يدعون إلى الوقوف على الحياد، وهناك نسبة أنتابهم شعور بالخوف والانزعاج عند إعلان الحرب لاعتقادهم أنهم

[1] عاش ما بين (1892–1956م)، ولد في عكا بفلسطين وتعلم بإسطنبول انتقل إلى شرق الأردن في 1922م، تولى رئاسة الوزراء فيها أكثر من 12مرة، اتهم بمولاة السياسة البريطانيّة فحاول بعض الأردنيين اغتياله، مرض بسرطان المعدة، فاعتزل العمل طالت عليه الآلام، فوضع في رقبته حبلا وشنق نفسه في بيته في عمّان، في أيامه تحولت الإمارة إلى مملكة فكان من رجال أميرها عبد الله بن الحسين وأبنه الملك طلال وحفيده الملك حسين. ينظر، خير الدين الزركلي، المرجع السّابق، ج2، ص 93.

[2] جاسم محمد حسن العدول وآخرون، المرجع السّابق، ص 214.

[3] جون باغوت غلوب، المصدر السّابق، ص 186.

[4] رائد خالد عبد السّقار، المرجع السّابق، ص 44.

سيتورطون بالحرب، وأخذوا يفكرون باحتمال خسارة الإنكليز وخضوعهم لسلطة جديدة[1]، أما زعماء العشائر فموقفهم من الحرب جاء مطابقا لموقف الأمير عبد الله فقد أعلنوا وقوفهم إلى جانب بريطانيا طالما ظلّت في الإمارة ولكن إذا غادرت فإنّهم لن يحاربوا وحدهم، لأنّهم لا يستطيعون مقاومة دول المحور إذا دخلت البلاد[2].

إنّ عدم تردّد الأمير عبد الله في إعلانه الوقوف إلى جانب الحلفاء في الحرب العالميّة الثانيّة كان من أجل تحقيق أهداف هي كالآتي:

- إنّ الإمارة كانت تحت الانتداب البريطانيّ ولامجال أمامها سوى الوقوف إلى جانب بريطانيا، بسبب ما كان يثقلها من قيود الانتداب نتيجة التّزامها ببنود معاهدة 1929م[3].
- سعي الأمير عبد الله إلى إقناع بريطانيا بضرورة تقويّة الجيش العربي وزيادة عدّته وعدده، ومن هنا حاول خلال الحرب الحصول على تعهد بريطانيّ بإلغاء المادة العاشرة من بنود معاهدة 1929من التي تنص على موافقة الحكومة البريطانيّة المسبقة على إنشاء أية قوة مسلحة في شرق الأردن.
- رغبة الأمير عبد الله بأن تعترف به بريطانيا كحليف لها بالإضافة إلى إظهار مكانة دولية له[4].
- كان الأمير عبد الله يتوقع أن تبادر بريطانيا إلى رفع انتدابها عن شرق الأردن، والموافقة على استقلالها.

[1] أحمد طربين، المرجع السّابق، ص 582.

[2] رائد خالد عبد السقار، المرجع السّابق، ص 56.

[3] نفسه، ص 39.

[4] جاسم محمد حسن العدول وآخرون، المرجع السّابق، ص 215.

- رأى الأمير عبد الله في هذه الحرب فرصة جيّدة لتحقيق أحلامه السّياسية خاصة مشروع سوريا الكبرى[1]، وأن الوقوف إلى جانب بريطانيا سيدعم مسعاه إلى تحقيق أهدافه في هذا المشروع، وقد قدم مذكرة إلى بريطانيا بهذا الخصوص إلاّ أن بريطانيا لم تأبه لهذا الطلب وأهملته، واستبدلته بمشروع جامعة الدول العربيّة غير أن الأمير استمر في محاولته لتحقيق مشروعه لكن دون جدوى[2].

2- دور الأردن في الحرب العالميّة الثانيّة:

أ- مشاركة الجيش الأردنيّ في القضاء على حركة رشيد عالي الكيلاني في العراق 1941م

رغم عرض الأمير لمساعداته على بريطانيا عند اندلاع الحرب لكن بريطانيا أجابته بأن مساعدته لن تتم الحاجة إليها ما دامت الحرب سوف تقع في أوربا[3]، غير أن منطقة الشرق الأوسط لم تكن بعيدة عن تطورات الحرب المتلاحقة، وفي خلال النّصف الأول من عام 1940م، ساءت الأوضاع العسكرية لدول الحلفاء، وذلك بعد هزيمة الجيوش البريطانية والفرنسية في جوان من العام نفسه، ثم انهيار فرنسا واستسلامها لألمانيا، وتراجع القوات البريطانية في مصر أمام الضغط الألماني في ليبيا، بالإضافة إلى التّطور الكبير في مجرى الحرب لصالح دول المحور، هذا ما أوجد الحاجة إلى حلفاء في الشرق الأوسط[4]، ونتيجة لهذه التّطورات، صار وضع الحلفاء في المنطقة صعبا ومعقدا للغاية وظهرت الحاجة للمساعدة من قبل حلفاء بريطانيا في المنطقة العربية ولاسيما إمارة شرق الأردن، لذلك عقد وزير خارجية

[1] هي فكرة إعادة الوحدة بين كل من سوريا والأردن و لبنان وفلسطين دعا إليها الأمير عبد الله عند سقوط الحكم الفيصلي عام 1920م، لكن الفكرة لم تجد الظّروف المواتية تماما بسبب الحرب من جهة وبسبب مركز شرق الأردن إزاء بريطانيا من جهة أخرى، وبسبب طريقة الحكم في شرق الأردن من جهة ثالثة. ينظر، شكيب أرسلان، المصدر السّابق، ص 335.

[2] سليمان بشير، **جذور الوصايّة الأردنيّة**، قدّمس للنّشر والتّوزيع، الأردن، 2001م، ص 152.

[3] جون باغوت غلوب، المصدر السّابق، ص 186.

[4] عبد الله كاظم عبد العوادي وعصام نجم شاوي، "**غلوب باشا و دوره في قمع حركة مايس عام 1941م في العراق**"، مجلة كلية التّربية، جامعة ميسان، العراق،ع4، (د س)، ص 73.

بريطانيا وقائد القوات البريطانيّة في الشرق الأوسط اجتماعا مع الأمير عبد الله ضم أيضا إلى جانبهما كل من قائد القوات البريطانيّة في فلسطين وشرق الأردن، والفريق "غلوب باشا"[1] رئيس أركان الجيش العربيّ، بالإضافة إلى المعتمد البريطانيّ الذي عقد الاجتماع في بيته، وأتفق الجميع على قرار ينصّ على زيادة القوات الأردنيّة المسلحة[2].

في 3 أفريل 1941م أصبحت رئاسة الحكومة في بغداد بيد رشيد عالي الكيلاني[3]، بعد الانقلاب الذي قام به ضد الحكومة السابقة وبمساندة كبار ضباط العسكريين[4]، لكن هذه الحكومة قد تقاطعت في مواضيع عدة مع التوجهات البريطانيّة، ورفضت إملاءاتها ولاسيما فيما يتعلق بقطع العلاقات الدبلوماسيّة مع إيطاليا، وكذلك مسألة مرور القوات البريطانيّة في الأراضي العراقيّة، وهذا ما ولد بعض من الاحتقان بين الطرفين، ثم القطيعة التامة بينهما، وبعد أن وصل حل الخلاف بين حكومتيّ العراق وبريطانيا إلى طريق مسدود[5]، قامت في 2 ماي 1941م، ثورة رشيد عالي الكيلاني التي أعلنت عن رغبة العراقيين في الاستقلال والتخلص من الهيمنة البريطانيّة، وعند اندلاع هذه الثورة في العراق أعلن الأمير عبد الله موقفه الرسمي والمؤيّد لبريطانيا ومناهضته الصريحة لثورة الكيلاني، ووصفها ب"الفتنة الهدامة" ودعا أيضا لضرورة ضرب هذه الثورة بأسرع وقت ممكن، في حين نالت الثورة عطف الأوساط الشعبيّة والوطنيّة

[1] عاش ما بين(1897–1983م)، واحدا من الشخصيات البريطانيّة التي عملت في المنطقة العربيّة لمدة طويلة، جندي مقاتل في الحربين العالمتين 1و2، مؤرخ حيث دوّن حياته العسكريّة من خلال احترافه في الجيش البريطانيّ، من إسهاماته البارزة والمباشرة في تاريخه العسكري، هي قيادة قوة البادية الأردنيّة لضرب حركة مايس في العراق 1941م. ينظر، عبد الله كاظم عبد العوادي وآخرون، المرجع السّابق، ص 69.

[2] عبدالله كاظم عبد العوادي و آخرون، المرجع السّابق، ص 83.

[3] عاش ما بين (1892–1965م)، زعيم ثورة اشتهرت باسمه في العراق ، ولد ونشأ وتعلم ببغداد وأحترف المحاماة درّس في كلية الحقوق العراقية وشارك في ثورة 1920م، عيّن وزيرا للعدل ثم استقال وشارك في تأليف حزب الاتّحاد الوطني، تولى رئاسة الوزراء العراقيّة 4 مرات، بعد الانقلاب الذي قام به قائله البريطانيون، وبعد الحرب سافر على فرنسا ثم لبنان ثم دمشق ثم الرياض فحماه الملك عبد العزيز آل سعود غادر إلى بغداد أين تم اعتقاله وسجن لمدة 3 سنوات ثم أطلق سراحه ثم عاد إلى القاهرة ثم لبنان وتوفي بيها ونقل جثمانه إلى بغداد ودفن بيها. ينظر، خير الدين الزركلي، المرجع السّابق، ج3، ص 24.

[4] شكيب أرسلان، المصدر السّابق، ص 228.

[5] عبد الله كاظم عبد العوادي وآخرون، المرجع السّابق، ص 72.

الأردنيّة،[1] وعلى الفور بادر الأمير عبد الله بإصدار أوامره بإرسال قوة من الجيش العربي(قوة حدود شرق الأردن)، فوقع الاختيار على فريق غلوب باشا رئيس أركان الجيش العربي لقيادة هذه القوة لما له من خبرة ودراية في العراق، كما طلب غلوب باشا من الأمير أن يصطحب معه قوة البادية كقوة مشهود لها وذات إنجازات محمودة، وافق الأمير عبد الله.[2]

تحركت قوتا البادية الأردنية وحدود شرق الأردن نحو الحدود العراقيّة، والتقت مع القوات البريطانيّة القادمة من فلسطين وعند الوصول إلى الحدود في 2 ماي 1941م، بدأ الهجوم البري والجوي على القوات العراقيّة، واستطاعت قوة الباديّة الأردنيّة من عبور الحدود في 5 ماي من العام نفسه وبمساعدة الطائرات البريطانيّة، وتمكنت القوات البريطانيّة من إخماد ثورة الكيلاني ، بعد أن مهّدت لها قوة البادية الأردنيّة الطّريق، وتم إنهاء الحكم الوطني في العراق بعد شهرين من إعلانه، وهذا ما دفع الجنرال البريطانيّ "كلارك" إلى بعث رسالة للأمير عبد الله يشكره فيها على الخدمات التي قدمها الجيش العربي الأردني للقوات البريطانيّة ضدّ ثورة العراق[3].

ب- المشاركة في حملة الحلفاء على سوريا 1941م:

خلال الحرب العالميّة الثانيّة هاجم الألمان فرنسا هجوما ساحقا وأجبرت على الاستسلام، فدخلت الجيوش الألمانية باريس 1940م، وتم تأليف حكومة فيشي الموالية للألمان، لكن بعض الضبّاط رفضوا هذه الحكومة، وألّفُوا حكومة فرنسا الحرة في لندن وخضعت مستعمرات فرنسا لحكومة فيشي الموالية للألمان والتي طبقت شروط الهدنة على سوريا ولبنان[4]، واستغلت دول المحور هزيمة فرنسا لتمد نفوذها إلى الشّرق فاستخدمت المطارات السوريّة، وهذا ما أثار

[1] جاسم محمد حسن العدول وآخرون، المرجع السّابق، ص ص 214- 215.

[2] عبد الله كاظم عبد العوادي وآخرون، المرجع السّابق، ص 74.

[3] رائد خالد السّقار، المرجع السّابق، ص 68.

[4] حنان سليمان ملكاوي وعبد المجيد الشّناق، "**العلاقات الأردنية اللبنانية 1921-1946م**"، مجلة العلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة، مج41، ملحق1، الجامعة الأردنيّة، كلية الأدب، الأردن، 2014م، ص 457.

مخاوف بريطانيا وحلفاءها، فقررت انتزاع سورية من حكومة فيشي[1]، وبعد قيام البريطانيين من إخماد ثورة رشيد عالي الكيلاني وإعادة الوصي على العرش[2]، توجهت القوات البريطانيّة والقوات الفرنسية في حملة مشتركة نحو سوريا في 8 جوان 1941م، كما أشركت القيادة البريطانيّة قواتها الموجودة في العراق، والتي كانت تضم قوة البادية الأردنيّة، حيث تجمعت في المَفرَق في 21جوان 1941م، وألقى فيها الأمير خطابا حثّ فيها أفرادها على تحرير سورية قائلا "أن ساعة تحرير سورية قد دنت وأن هذه الفرصة الذهبيّة قد تكون حاسمة في تاريخ العرب"[3].

إن القوة الأردنيّة ساهمت وبشكل كبير في مساعدة قوات الحلفاء من خلال عمليات الاستطلاع لها، وهذا ما سهل لها دخول واحتلال سوريا ولبنان بالإضافة إلى المساهمة في القتال الذي جرى في عدد من القرى والمدن السوريّة، كما تحركت قوات أردنية أخرى بقيادة الجنرال غلوب باشا وهاجمت شرق سوريا وأسهمت في احتلال دير الزور وحمص وتدمر، وبقيت هناك فترة تشرف على الأمن[4].

ج- المشاركة في حماية خطوط المواصلات والمعسكرات البريطانيّة في الشرق الأوسط :

تواجد الجيش الأردنيّ خلال سنوات الحرب على الساحتين الفلسطينيّة والعراقيّة من خلال حراسة معسكرات وقواعد الجيش البريطانيّ في هاتين الساحتين[5]، وكان الأمير عبد الله قد طلب إشراك قوة الباديّة الأردنيّة في المعارك الحربيّة منذ بداية الحرب، لكن القيادة البريطانيّة رفضت، ثم عادت وطلبت منه عن طريق المندوب السامي البريطانيّ في القدس أن يضع تحت

[1] إسماعيل أحمد ياغي، المرجع السّابق، ص 130.

[2] فليب خوري، **سوريا والانتداب الفرنسي**، تر، مؤسسة الأبحاث العربيّة، مؤسسة الأبحاث العربيّة، بيروت، (د س)، ص 655.

[3] حنان سليمان ملكاوي وآخرون، المرجع السّابق، ص 457.

[4] محمد فاروق الخالدي، **المؤامرة الكبرى على بلاد الشّام**، دار الراوي للنّشر والتّوزيع، الأردن، 2000م، ص 439.

[5] رائد خالد السقار، المرجع السّابق، ص 80.

تصرفها عدد من الجنود الأردنيين لحراسة الأبنية والمنشآت العسكريّة البريطانيّة في فلسطين، فستجاب الأمير لذلك في ديسمبر 1940م[1]، كما أوكلت بريطانيا للجيش الأردنيّ مهمة حراسة طرق المواصلات وأنابيب النفط والمطارات في العراق وسوريا وسيناء وإيران وحسب مقتضيات السياسة البريطانية وظروفها وكان لهذه الخدمات التي قدمتها الإمارة للحلفاء أثر في دفع بريطانيا على توسيع تشكيلات القوة العسكرية بالعدد والمعدات، حتى بلغ تعدادها في نهاية الحرب ما يقرب 800 آلاف ضابط ومجند[2].

د- المشاركة في معركة العلمين 1942م:

عندما زحف القائد الألمانيّ عبر الصحراء الليبيّة نحو مصر، بدأت الاستعدادات لخوض الحرب بين بريطانيا وألمانيا، فسعى الأمير عبد الله إلى إشراك الجيش الأردنيّ في العمليات الحربيّة في صحراء ليبيا، إلاّ أن وزارة الحربيّة البريطانيّة رفضت هذا المسعى، وقد فسرت بريطانيا عدم إشراكها للجيش الأردنيّ بحجة أنه غير مدرب تدريبا جيدا لذلك لا يستطيع أن يشترك في هذه المعارك[3]، غير أن الجنرال غلوب باشا قال بأن قائد القوات البريطانيّة في معركة العلمين، عرض عليهم المشاركة في الحرب عندما جاء إلى مصر باعتبار أن الجيش الأردنيّ مدرب على حرب الصحراء، تحركت قوات الجيش الأردنيّ وعسكرت في ميناء سيناء للاشتراك في الحرب، إذا أستطاع الألمان التقدم إلى الشرق، لكن انسحاب القوات الألمانيّة حال دون استعداد ذلك[4].

[1] رائد خالد السّقار، المرجع السّابق، ص 80.

[2] جون باغوت غلوب، المصدر السّابق، ص 203.

[3] رائد خالد السّقار، المرجع السّابق، ص 84.

[4] جون باغوت غلوب، المصدر السّابق، ص 204.

إن مساهمة الجيش الأردنيّ في الحملات العسكريّة على العراق وسوريّة قد ضاعفت من خبرته الحربيّة، وساعدت في نموه بسرعة وهكذا دخل الجيش الأردنيّ مرحلة جديدة من حياته، وهي تحوله من قوات للشرطة والدرك إلى جيش نظامي ومؤسسة عسكريّة متكاملة[1].

ثانيا- نهاية الانتداب واستقلال الإمارة.

أ- نضال الأردنيين السياسي لتحقيق الاستقلال:

بعد التّحركات النّضالية التي قام بها الشّعب الأردنيّ في عدة مناطق، وبعدما اشتدت الحركة الشعبيّة المناهضة للانتداب البريطانيّ في جميع أنحاء البلدان العربية، خاصة في مصر وسوريا ولبنان، سارع البريطانيون إلى إعادة النّظر في سياستهم الاستعمارية في الشرق الأوسط، وخاصة شرق الأردن، والسّبب في ذلك هو تخوف بريطانيا من أن يبدّل انتدابها على شرق الأردن بوصاية جماعية من هيئة الأمم المتحدة[2]، لكن بريطانيا ماطلت بخصوص منح شرق الأردن استقلالها، لأنها رأت أن أفضل وقت لمنح الاستقلال هو عندما يدرك الأمير أخيرا أن آماله المتعلقة بعرش سوريا ليست سوى أحلام[3]، لكن الأمير عبد الله والأردنيون واصلوا نضالهم للحصول على الاستقلال، من خلال إرسال المذكرات الاحتجاجية الشّعبيّة والرسميّة إلى عصبة الأمم بصفتها منظمة دولية، وإلى الحكومة البريطانيّة بصفتها الدولة المنتدبة على شرق الأردن[4].

وفي 6 جانفي1942م، قدمت الحكومة الأردنية مذكرة إلى المعتمد البريطانيّ تضمّنت منح الأردن استقلالها التّام، وأتبعها الأمير عبد الله بكتاب شخصي أكد ما جاء في المذكرة، فماطل

[1] علي المحافظة، المرجع السّابق، ص 99.

[2] هدى بوفريحات، المرجع السّابق، ص 165.

[3] محمد سهيل طقوش، المرجع السّابق، ص 264.

[4] سلامة صالح النّعيمات وآخرون، **تاريخ الأردن "تاريخ وحاضر"**، وزارة التّربية والتّعليم وإدارة المناهج والكتب المدرسية، الأردن، 2016م، ص 7.

المعتمد البريطانيّ في إجابته، لكن الحكومة الأردنيّة واصلت في مسعاها فبعثت بمذكرة أخرى مباشرة إلى الحكومة البريطانيّة في 4 نوفمبر 1943م، واشتملت هذه المذكرة على النقاط الآتية:

- استقلال شرق الأردن استقلالاً تاما.
- وحدتها مع أجزاء سوريا الكبرى.
- الاشتراك في الوحدة العربية أو الاتحاد العربي كما تقرر الدول العربيّة ذات الشأن.[1]

لم تجب بريطانيا على هذه المذكرة، وهذا ما آثار غضب الأردنيين والحكومة الأردنيّة وخاصة بعدما أصدرت الحكومة الفرنسيّة بيانا اعترفت فيه باستقلال سوريا ولبنان، فبعثت بمذكرة جديدة إلى الحكومة البريطانيّة، فأجابت حكومة الانتداب على هذه المذكرة في 16 جوان 1944م، تضمنت وعدًا باستقلال البلاد بعد الحرب لتقوية مركز شرق الأردن في الجامعة العربيّة التي كانت تجري المباحثات بشأنها في ذلك الوقت[2].

وفي تاريخ 27 جوان 1945م، بعثت الحكومة الأردنيّة بمذكرة إلى الحكومة البريطانيّة، تضمنت رغبتها في الدخول في مفوضات معها لإعلان إستقلال الإمارة بأسرع وقت ممكن، فاستّجابت بريطانيا للطلب الأردنيّ، ووجهت للأمير عبدالله ورئيس وزراءه دعوة لزيارة بريطانيا والتّباحث في مستقبل شرق الأردن[3].

ب- استقلال الإمارة.

بعد دعوة الأمير عبد الله من قبل الحكومة البريطانية لزيارتها من أجل التفاوض على مستقبل شرق الأردن، توجه الأمير ورئيس وزراءه إلى لندن والتّي وصلها في نهاية شهر فيفري 1946م، والتّقى مع وزير الخارجية البريطانيّ ووكيل الوزراء وأجرى معهما مباحثات

[1] علي المحافظة، المرجع السّابق، ص 102.

[2] نمير طه ياسين، المرجع السّابق، ص 220.

[3] علي المحافظة، المرجع السّابق، ص 103.

استمرت مدة شهر[1]، وسارت هذه المباحثات بيُسر[2]، واختتمت هذه المفاوضات في 22 مارس 1946م، بتوقيع معاهدة التّحالف الأردنيّة- البريطانيّة[3] والتي جاءت في 14مادة وملحق من 10مواد تم بموجبها إلغاء الانتداب البريطانيّ على شرق الأردن و إلغاء المعاهدة الأردنيّة البريطانيّة الموقعة في 20 فيفري 1929م، واعتراف بريطانيا باستقلال شرق الأردن استقلالاً كاملاً، تعتبر هذه المعاهدة فترة انهاء الانتداب البريطانيّ وتأكيد على أن شرق الأردن دولة مستقلة ذات سيادة وحدود والأمير عبد الله ملكا عليها[4]، وكانت مدّة هذه المعاهدة المبرمة 25 سنة[5].

كما نصت المعاهدة على إقامة التمثيل الدبلوماسي بين البلدين، والتأكيد على التشاور بين البلدين في جميع شؤون السياسة الخارجية التي قد تؤثر في مصالحهما المشتركة، بالإضافة إلى تعهد بريطانيا بتقديم المعونات المالية للجيش الأردني مقابل شروط محدّدة، كما أعطت لبريطانيا الحق بالبّقاء في البلاد واستخدام مواصلاتها ومرافقها الحيوية، وهذا إلى جانب الامتيازات الاقتصادية التي نالت فيها بريطانيا مكان الأولوية[6].

تم إعلان شرق الأردن مملكة مستقلة يتولى حكمها الأمير عبد الله الذي أصبح ملكا عليها وأستبدل اسم شرق الأردن باسم "المملكة الهاشميّة الأردنيّة" "الأردن" وفي 25 ماي 1946م عقد المجلس التشريعي الخامس جلسته الثالثة لدورته فوق العادة، ولدى تلاوة مقررات المجالس المبلغة إليه، والمتضمنة رغبات البلاد الأردنية العامة، ثم تلاوة مذكرة مجلس الوزراء

[1] جون باغوت غلوب، المصدر السابق، ص 206.

[2] ماري ولسن، المصدر السابق، ص 250.

[3] ينظر الملحق 4، صورة للأمير عبد الله وهو يوقع معاهدة الاستقلال، ص 84.

[4] عبد الحليم مناع أبو العماش العدوان، المرجع السابق، ص 135.

[5] شكيب أرسلان، المصدر السابق، ص 367.

[6] جاسم محمد حسن العدول وآخرون، المرجع السابق، ص 217.

المتضمنة تأييد تلك المقررات واقتراح تلبيتها، وتعديل القانون الأساسي الأردنيّ، وبناءا عليه فقد أصدر المجلس التّشريعي الأردنيّ[1]، وبناءا عليه فقد أصدر بالإجماع القرار الآتي:

– إعلان البلاد الأردنية دولة مستقلة استقلالاً تاما وذات حكومة ملكيّة وراثيّة نيابيّة.

– البيعة بالملك لسيّد البلاد ومؤسس كيانها، ووريث النهضة العربيّة عبد الله بن الحسين بوصفه ملكا دستوريا على رأس البلاد الدولة الأردنية يلقب حضرة صاحب الجلالة (ملك المملكة الأردنيّة الهاشميّة).

– إقرار تعديل القانون الأساسي الأردنيّ على هذا الأساس طبقا لما هو مثبت في لائحة (قانون تعديل القانون الأساسي) الملحقة بهذا القرار.

– رفع هذا القرار إلى سيد البلاد عملا بأحكام القانون الأساسي بالإدارة السّنية[2].

وتم بنفس اليوم تتويج الأمير عبد الله ملكا على الأردن، وقام أعضاء المجلس التشريعي الأردنيّ بتقديم مراسيم الولاء والبيعة للملك، وقد حضر حفل التتويج مسؤولين كبار من بريطانيا وشرق الأردن والعراق، ووفد لبناني وعدد من زعماء العشائر والقبائل السوريّة والعراقيّة، وأمين عام الجامعة العربيّة، بالإضافة إلى الوفد اليمني[3]، كما أبلغ وزير الخارجية الأردني الدول العربية ودول العالم بقرار استقلال الأردن[4].

إن توقيع معاهدة الاستقلال كان لها ردود فعل متباينة بين المؤيد والمعارض، فمحليا كانت هناك عناصر أردنية وطنية واعية غير راضية كل الرضا عن بنود المعاهدة وطالبوا بتعديلها، بالإضافة إلى بعض أعضاء مجلس النواب الذي دعا بدوره إلى الحدّ من النّفوذ و الامتيازات

[1] مأخوذة من، **الوثائق الهاشميّة– أوراق عبد الله بن الحسين–(الاستقلال 1946م)** ، المجلد الأول، شركة الدار العربيّة الأردنيّة للصحافة والطباعة والنّشر والتّوزيع، عمّان، 1993م، ص 4.

[2] الأوراق الهاشميّة، المصدر السّابق، ص 5.

[3] ماري ولسن، المصدر السّابق، ص 252.

[4] سلامة صالح النّعيمات وآخرون، المرجع السّابق، ص 11.

البريطانيّة[1]، أما إقليما فكانت هناك بعض الدول العربيّة التي كانت غير راضيّة أيضا عنها، واعتبرتها بمثابة غطاء لهيمنة بريطانيا العسكرية على الأردن، استقلال الأردن، غير أنّ الحكومة السوريّة كانت سعيدة في سرها، لأن اعتماد عبد الله المستمر على بريطانيا شكّل ضربة قاتلة موجهة إلى مطالبة عبد الله بعرش سورية ، لكن مصر كان موقفها مغاير لمواقف هذه الدول فقد أيّد مالكها الملك فاروق قرار الاستقلال لكنه شعر بأن بريطانيا تصرفت بتهور[2]، أما دوليا فقد عارضها بعض أعضاء الأمم المتحدة الذين رفضوا الاعتراف بالدولة الجديدة ومنهم الولايات المتحدة الأمريكية ورفضها كان تحت ضغوط الحركة الصهيونيّة في كل من فلسطين وبريطانيا، لأن هذا الاستقلال اعتبروه مناقضا للعقيدة الصهيونية القائمة على أن شرق الأردن جزء من فلسطين، وهذا الضغط ساهم في تأخر الاعتراف الأميركي باستقلال شرق الأردن[3]، كما رفض أيضا الاتحاد السوفياتي هذا الاستقلال، فعندما تقدمت المملكة الأردنية بطلب العضوية في الأمم المتحدة ورغم دفاع المندوب الأردنيّ، رفض طلبها بسبب استخدام الاتحاد السوفياتي لحق الفيتو[4]، لأنه كان يرى أن الملك عبد الله ما هو إلاّ ألعوبة في يد بريطانيا[5].

[1] جاسم محمد حسن العدول وآخرون، المرجع السّابق، ص ص 217–218.

[2] نجلاء سعيد مكاوي، **مشروع سوريا الكبرى**، مركز دراسات الوحدة العربيّة، لبنان، 2010م، ص 157.

[3] ماري ولسن، المصدر السّابق، ص 252.

[4] هو حق الاعتراض على أي قرار يقدم لمجلس الأمن دون إبداء الأسباب ويمنح للأعضاء الدائم العضويّة في مجلس الأمن، وهذه الدول هي: الولايات المتحد الأمريكية، روسيا (الاتحاد السوفياتي سابقا) ، فرنسا، بريطانيا، الصين، ويخول حق الاعتراض لهذه الدول منع اتخاذ أي قرار لا يتماشى مع مصالحها. ينظر، لطيفة محمد، **الهيمنة الامريكيّة على مجلس الأمن في فرض العقوبات الاقتصاديّة (دراسة حالة إيران)**، بحث مقدم استكمالا للحصول على درجة الماجستير في العلاقات الاقتصاديّة الدوليّة، قسم الاقتصاد والعلاقات الدولية، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، سوريا، 1434هـ/2013م، ص 8.

[5] زين العابدين شمس الدين نجم، المرجع السّابق، ص 352.

خاتـــــــــمة

وختاما لهذه الدّراسة التي تناولت "إمارة شرق الأردن (1921–1946م)، توصلت إلى جملة من الاستنتاجات تمثلت فيما يلي:

1– إن منطقة شرق الأردن كانت جزءا لا يتجزأ من بلاد الشام، ثم أصبحت خاضعة للنّفوذ البريطانيّ بموجب الاتفاقيّة بين بريطانيا وفرنسا، وذلك بعد إنهاء الحكم العثمانيّ في المنطقة.

2– إن انهيار حكومة الأمير فيصل في دمشق، أحدث فراغ سياسي الذي دفع بريطانيا إلى إقامة حكومات محلية لملء هذا الفراغ حيث عملت هذه الحكومات تحت إمرة الضّباط الإنجليز، لذلك لم تكن لها صفة دولية، كما أن هدف بريطانيا من إنشاء هذه الحكومات هو إبقاء هذه البلاد تحت قبضتها.

3– كان لبريطانيا الدور الرّئيسي في تأسيس إمارة شرق الأردن، من خلال سيطرتها المباشرة على هذه المنطقة بتنصيب الأمير عبد الله أميرا عليها، من أجل ضمان ولائه وتعويضه بشرق الأردن بعد حرمانه من عرش العراق.

4– إن الموقع الجغرافيّ الاستراتيجيّ لمنطقة شرق الأردن كان من أهم الدّوافع التي أدت ببريطانيا إلى فرض الانتداب عليها وفقا لقرار عصبة الأمم الصادر عام 1923م، كما أن فرض الانتداب مكّن السّياسة البريطانيّة من خلق دولة موالية لها، وأن اصطناع هذه الدولة منحها فائدة مزدوجة، إذا أخرجت منطقة هامة من المنطقة الموعودة لإنشاء الوطن القومي اليهودي من جهة وعملت على الوفاء بعهودها للعرب عامة والهاشميين خاصة على النّحو الذي تصورته من جهة أخرى.

5– إن معاهدة فيفري 1929م، كرست الهيمنة البريطانيّة على منطقة شرق الأردن، كما كانت نقطة تحول هامة في مسار الحياة السياسيّة في شرق الأردن أدت إلى ظهور شخصيات وطنية وزعماء طالبوا بإلغاء المعاهدة وإنهاء الانتداب البريطاني وعبّروا عن رفضهم من خلال عقد

المؤتمرات وتأسيس الأحزاب السياسية التي ساهمت في توعيّة الشعب الأردنيّ بالمخططات البريطانيّة.

6- لم تختلف أوضاع الأردن خلال الحرب العالميّة الثانيّة عن باقي أوضاع العالم عامة و البلدان العربيّة خاصة، فقد ساءت أحوال الشعب الأردنيّ جراء المصاريف الضّخمة على الأمور الحربيّة وإهمال الزّراعة والصّناعة وهذا ما أدى إلى تدهور الوضع الاقتصاديّ.

7- إن وقوف الأمير عبد الله إلى جانب دول الحلفاء عند اندلاع الحرب ومساعدته لبريطانيا من خلال الدور الكبير الذي قام به الجيش الأردنيّ، كان يهدف من وراءه لكسب عطف بريطانيا إلى جانبه، والحّفاظ على عرشه بالإضافة لأهم هدف هو اعتراف بريطانيا باستقلال شرق الأردن.

8- إن استمرار الشّعب الأردنيّ (خاصة العناصر الوطنيّة الواعيّة)، في نضاله السياسيّ من أجل تحقيق الاستقلال اضّطر بريطانيا إلى الدخول في مباحثات مع الأمير عبد الله وحكومته في شأن مستقبل الأردن.

9- كُللت مساعي الأمير عبد الله وحكومته بالنّجاح، فقد تم توقيع بريطانيا لمعاهدة 22 مارس 1946م، وبموجب هذه المعاهدة اعترفت بريطانيا رسميا بشرق الأردن دولة مستقلة تعرف باسم المملكة الأردنيّة الهاشميّة وعبد الله بن الحسين ملكا عليها.

10- تعتبر المعاهدة الأردنيّة البريطانيّة 1946م، معاهدة أنهت عهد الانتداب البريطانيّ، ودخول الأردن عصبة الأمم كدولة مستقلة ذات سيادة وحدود، لكن رغم الاستقلال إلاّ أنه كان استقلالاً شكليًا فقد ظّل للنفوذ البريطانيّ الهيمنة على معظم الأوضاع بالأردن.

ملاحـــــــق

الملحق (1): وثيقة تمثل صكّ الانتداب البريطانيّ على شرق الأردن

صك الانتداب البريطاني
على فلسطين وشرق الاردن

في يوم ٢٤ يوليو سنة ١٩٢٢ اقر مجلس عصبة الامم في لندن الصك الذي وضعته بريطانيا لادارة فلسطين بعد تعديل المادة الرابعة عشرة منه وهذا نصه : —

حيث ان دول الحلفاء الكبرى وافقت تنفيذا لنصوص المادة ٢٢ من عهـــد عصبة الامم على ان تعهد الى دولة منتدبة تختارها الدول المذكورة لادارة شؤون فلسطين الـــتي كانت تابعة للسلطنة العثمانية ضمن الحدود التي ترسمها الدول المذكورة .

وحيث ان دول الحلفاء الكبرى وافقت ايضا على ان تكون الدولة المنتدبة مسؤولة عن تنفيذ التصريح الذي صرحت به حكومة جلالة ملك بريطانيا في ٢ نوفمبر (تشرين الثاني) سنة ١٩١٧ للشعب اليهودي مع البيان الجلي بان لا يفعل شيء يضر الحقوق الدينية والمدنية التي تتمتع بها الطوائف غير اليهودية المقيمة في فلسطين ولا الحقوق او المركز السياسي الذي يتمتع به اليهود في البلدان الاخرى .

وحيث ان ذلك اعتراف بالصلة التاريخية التي تصل الشعب اليهودي بفلسطين والبواعث التي تبعث على اعادة وطنهم القومي في تلك البلاد .

وحيث ان دول الحلفاء العظمى قد اختارت الحكومة البريطانية لتكون الدولة المنتدبة لفلسطين .

وحيث ان الانتداب لفلسطين قد صيغ في النصوص الآتية وعرض على مجلس عصبة الامم لموافقته عليه .

وحيث ان الحكومة البريطانية قبلت الانتداب لفلسطين وتعهدت بتنفيذه بالنيابة عن عصبة الامم طبقا للنصوص والشروط التالية .

وحيث ان المادة ٢٢ الآنفة الذكر (الفقرة ٨) تنص على ان درجة السلطة او السيطرة او الادارة التي تكون الدولة المنتدبة اذا لم يتم الاتفاق عليها بين اعضاء عصبة الامم فان مجلس عصبة الامم ينص على ذلك نصا صريحا .

فالمجلس بعد تأييد الانتداب المذكور يحدد شروطه ونصوصه بما يأتي : —

المادة ١ — يكون للدولة المنتدبة السلطة التامة في التشريع والادارة الا حيث اقيمت لهما حدود في نصوص صك الانتداب هذا .

المادة ٢ — تكون الدولة المنتدبة مسؤولة عن جعل البلاد في احوال سياسية وادارية واقتصادية تكفل انشاء الوطن القومي اليهودي ، كما جاء في ديباجة هذا الصك ، وترقية انظمة الحكم الذاتي ، وضمان الحقوق المدنية والدينية لجميع سكان فلسطين بقطع النظر عن الاجناس والاديان .

المادة ٣ — يجب على الدولة المنتدبة ان تنشط الاستقلال المحلي على قدر ما تسمح به الاحوال

المادة ٤ — يعترف (بهيئة) يهودية صالحة (لائقة) كهيئة عمومية لتشير وتعاون في ادارة فلسطين في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وغير ذلك مما يؤثر في انشاء الوطن القومي اليهودي ومصالح السكان اليهود في فلسطين وتساعد وتشترك في ترقية البلاد تحت سيطرة حكومتها دائما .

ويعترف بان الجمعية الصهيونية هي هذه الهيئة المنصوص عليها فيما تقدم ما دامت الدولة المنتدبة ترى ان نظامها وتأليفها يجعلانها صالحة ولائقة لهذا الغرض . وعلى الجمعية الصهيونية ان تتخذ ما يلزم من التدابير بعد استشارة الحكومة البريطانية للحصول على معونة جميع اليهود الذين يبغون المساعدة في انشاء الوطن القومي اليهودي .

المادة ٥ — تكون الدولة المنتدبة مسئولة عن عدم التنازل عن شيء من اراضي فلسطين او تأجيره او وضعه تحت حكومة دولة اجنبية .

المادة ٦ — على حكومة فلسطين مع كفالة عدم الحاق الضرر بحقوق ومركز سائر طوائف الاهالي ان تسهل هجرة اليهود (الى فلسطين) في احوال مناسبة وتنشط بالاتفاق مع

الهيئة اليهودية المشار اليها في المادة (٤) استقـرار اليهود في الاراضي الزراعـــية وفي جملتها الاراضي المدورة والاراضي البور (الموات) غير المطلوبـة للاعمال العمومية .

المادة ٧ – يتعين على حكومة فلسطين ان تسن قانونا للجنسية يتضمن نصوصا بتسهيل حصول اليهود الذين يتخذون فلسطين مقاما دائما لهم على الرعوية الفلسطينية.

المادة ٨ – ان امتيازات الاجانب وفي جملتها المحاكـم القنصلية وحماية القنصليات ورعاياها ، وهي التي كان الاجانب يتمتعون بها بحكم الامتيازات او العرف في السلطنة العثمانية، لا تكون نافذة في فلسطين، ولكن متى انتهى اجل الانتداب فان هذه الامتيازات تعاد برمتها او مع التعديل الذي يكون قد تم عليه الاتفاق، بين الدول صاحبة الشأن ، الا اذا كانت الدول التي ظل رعاياها يتمتعون بالامتيازات المذكورة في اول اغسطس سنة ١٩١٤ قد سبقت فتنازلت عن حق رد تلك الامتيازات او وافقت على عدم تطبيقها لاجل مسمى .

المادة ٩ – الدولة المنتدبة مسؤولة عن ان يكفل النظام القضائي الذي ينشأ في فلسطين الحقوق القضائية للاجانب والوطنيين ، ويضمن تمـام الضمان احترام الاحوال الشخصية والمصالح الدينية لجميع الشعوب والطوائف، ولا سيمـا ادارة الاوقاف طبقا للشريعة الدينية وشروط الواقفين .

المادة ١٠ – تكون المعاهدات المبرمة بين الدولة المنتدبة وسائر الدول الاجنبية عن تسليم الرعايا الاجانب المطلوبين من فلسطين مرعية الى ان تعقد اتفاقات خاصـة بذلك على فلسطين .

المادة ١١ – تتخذ حكومة فلسطين جميع التدابير اللازمة لصون مصالح الجمهور في ما له علاقة بترقية البلاد، ويكون لها السلطة التامة لتدبير ما يلزم لوضع يد الحكومة او سيطرتها على مورد ما من موارد البلاد الطبيعية او الاعمـال والمصالح والمنافع العمومية الموجودة او التي ستوجد فيما بعـد فيها ، بشرط مراعاة العهود الدولية التي قبلتها الدولة المنتدبة على نفسها ، وعليها ايضا ان توجد نظاما

للاراضي يلائم حاجات البلاد مع مراعاة امور اخرى منها المنافع التي تنجم عن تشجيع اكثار المهاجرة واستغلال اعظم ما يستطاع من الارض .
ويجوزلادارة البلاد ان تتفق مع الهيئة اليهودية المذكورة في المادة الرابعة على ان تجري او تستثمر بشروط الانصاف والعدل الاعمال والمصالح والمنافع العمومية وترقي مرافق البلاد الطبيعية حيث لا تتولى الحكومة هذه الامور مباشرة بنفسها . وانما يشترط في هـــذه الاتفاقات ان الارباح التي توزعها الهيئة القائمة بالعمل لا تتجاوز مباشرة او غيرمباشرة فائدة معتدلة لرأس المال . وكل ما يزيد عن هذه الفائدة يستخدم لما فيه نفع البلاد على الوجه الذي توافق عليه حكومتها .

المادة ١٢ ــ يعهد الى الدولة المنتدبة في السيطرة على علاقات فلسطين الخارجية وحـــق اصدار البراءات الى القناصل الذين تعينهم الدول الاجنبية ، وللدولة المنتدبة الحق ايضا في ان تشمل رعايا فلسطين وهم خارج بلادهم بحماية سفرائهـــا وقناصلها .

المادة ١٣ ــ تتقلد الدولة المنتدبة كل التبعة المختصة بالاماكن المقدسة والمباني والمواقـــع الدينية في فلسطين ، وهذا يشمل المحافظة على الحقوق الموجودة ، وضمان الوصول الى المواضع المقدسة والاماكن والمواقع الدهنية ، وحرية العبادة مع المحافظة على مقتضيات الامن العام والآداب . وتكون الدولة المنتدبة مسؤولة لدى عصبة الامم دون سواها عن كل ما يتعلق بذلك ، بشرط ان لا تحول نصوص هـــذه المادة دون اتفاق الدولة المنتدبة مع حكومة البلاد على ما تراه الدولة المنتدبة لازما لتنفيذ نصوص هذه المادة وبشرط ان لايفسر شيٌ في هذا الانتـــداب تفسيرا يخول الدولة المنتدبة سلطة التعرض للاملاك الاسلامية او التدخل في ادارة المشاهد الاسلامية المقدسة المحفوظة الامتيازات .

المادة ١٤ ــ تؤلف الدولة المنتدبة لجنة خاصة لدرس وتعيين الحقوق والدعاوى المتعلقة بالاماكن المقدسة والحقوق والدعاوى التي تختص بالطوائف الدينية المختلفة في فلسطين . ويعرض الاسلوب الذي يتبع في تعيين هـــذه اللجنة وتأليفها ووظائفهـــا على مجلس عصبة الامم ليوافق عليها ولا تعين اللجنة ولا تقوم بوظائفها من غير موافقة المجلس .

المادة ١٥ – يجب على الدولة المنتدبة ان تتحقق ان الحرية الدينية التامة وحرية القيام بجميع الشعائر الدينية مكفولتان للجميع بشرط المحافظة على النظام العام والآداب فقط.
ويجب ان لا يكون هناك تمييز من اي نوع كان بين سكان فلسطين بسبب الجنس او الدين او اللغة، وان لايحرم شخص ما من دخول فلسطين بسبب اعتقاده الديني فقط .

يجب ان لاتحرم اي طائفة كانت من حق المحافظة على مدارسها لتعليم ابنائها بلغتهم اذا كان ذلك مطابقا لشروط التعليم العمومية التي قد تفرضها الادارة (الحكومة) .

المادة ١٦ – تكون الدولة المنتدبة مسؤولة عن القيام بما تقتضيه المحافظة على النظام العام والحكم المنتظم من الاشراف على الهيئات الدينية والخيرية التي لجميع المذاهب في فلسطين . فاذا روعي هذا الشرط لايجوز ان تتخذ تدابير في فلسطين لاعاقة اعمال مثل هذه الهيئات او التعرض لها او الاجحاف باي ممثل لها او عضو فيها بسبب دينه او جنسيته .

المادة ١٧ – يجوز لادارة (حكومة) فلسطين ان تنظم على قاعدة اختيارية القوات اللازمة للمحافظة على السلم والنظام وللدفاع عن البلاد ايضا بشرط ان تكون تحت اشراف الدولة المنتدبة، ولكن لا يجوز لادارة فلسطين استخدام هذه القوات لاغراض اخرى غير الاغراض المعنية في ما تقدم الابموافقة الدولة المنتدبة، وفي ماعدا هذه الاغراض لايجوز لادارة فلسطين ان تجمع قوات عسكرية اوبحرية اوبرية اوجوية ولاان تبقيها عندها .

وليس في هذه المادة مايمنع ادارة فلسطين من الاشتراك في نفقات القوات التي تكون للدولة المنتدبة في فلسطين . ويحق للدولة المنتدبة في كل وقت ان تستخدم طرق فلسطين وسككها الحديدية وموانئها لحركات القوات المسلحة ونقل الوقود والمهمات .

المادة ١٨ – يجب على الدولة المنتدبة ان تكفل عدم التحيز في فلسطين على رعايا اية دولة تكون عضوا في عصبة الامم (في جملة ذلك الشركات المؤلفة

بحسب قوانين تلك الدولة) اذا قيسوا برعايا الدولة المنتدبة اواية دولة اجنبية كانت في الامور المتعلقة بالضرائب او التجارة اوالملاحة اوتعاطي الصنائع او المهن اوفي معاملة السفن التجارية اوالطيارات الاهلية . وكذلك يجب ان لا يكون هناك تحيز في فلسطين ضـــد عروض يكون منشأها في بلد من بلـــدان الدول المذكورة او تكون مرسلة اليها وتطلق حرية مرور المتاجر (ترانسيت) عبر البلدان المشمولة بالانتداب بشروط عادلة .

ومع مراعاة ماتقدم وسائر شروط صك الانتداب هذا يجوز لادارة فلسطين ان تفرض باشارة الدولة المنتدبة من الضرائب والرسوم الجمـــركية ما تراه ضروريا وتتخذ من التدابير ما تظنه صالحا لزيادة ترقية الموارد الطبيعية في البلاد وصون مصالح السكان . ويجوز لها ان تعقـــد باشارة الدولة المنتدبة اتفاقا جمركياخاصا مع اية دولة كانت املاكها كلهاداخلة في تركيا الآسيوية او شبه جزيرة العرب في سنة ١٩١٤ .

المادة ١٩ ــ تحافظ الدولة المنتدبة بالنيابة عن الادارة (ادارة فلسطين) على كل اتفاق من الاتفاقات الدولية العامة المعقودة حتى الآن اوالتي قد تعقد بموافقة عصبة الامم في مابعد من جهة الاتجار بالرقيق وبالسلاح والذخيرة والاتجار بالمخدرات اوتتعلق بالمساواة التجارية وحرية المرور (الترانسيت) والملاحة والطيران وبالمواصلات البريدية والبرقية واللاسلكية او بالممتلكات الادبية والفنية والصناعية .

المادة ٢٠ ــ تعاون الحكومة المنتدبة بالنيابة عن ادارة فلسطين في تنفيذ كل سياسة مشتركة تقررها عصبة الامم لمنع انتشار الامراض وفي جملتها النباتات والحيوانات ومكافحتها بقدر ما تسمح به الاحـــوال الدينيـــة والاجتماعيـــة وسواها من الاحوال .

المادة ٢١ ــ تضع الدولة المنتدبة وتنفذ في السنة الأولى من تاريخ تنفيذ هذا الانتداب قانونا خاصا بالآثار والعاديات ينطوي على الاحكام الآتية ويكون هذا القانون ضامنا لرعايا كل الدول الداخلة في عصبة الامم المساواة في المعاملـــة فيما يتعلق بالحفريات والتنقيبات الاثرية :

١ ــ يجب ان يفهم من لفظة (العاديات) كل ما نتج عن عمل البشر او صنعهم قبل سنة ١٧٠٠م .

٢ ــ ان التشريع لحماية العاديات يجب ان يكون اجدر بالتشجيع منه بالتهديد .
ويجب على كل شخص يكتشف اثرا بدون حصول على الاذن المذكور في الفقرة الخامسة ان يعلم السلطة ذات الشأن باكتشافه وينال مكافأة متناسبة مع قيمة ما اكتشفه .

٣ ــ لا يمكن نقل ملكية شيء من العاديات الا لمصلحة السلطة ذات الشأن ما لم تعدل هذه السلطة عن استحواذه . .
ولا يمكن اخراج شيء من العاديات من البلاد الا باذن تلك السلطة .

٤ ــ كل شخص يتلف او يثلم قطعة من العاديات تعمدا او اهمالا يجب ان يجازى جزاء معينـــا .

٥ ــ ممنوع كل حفر او تنقيب لايجاد العاديات الا باذن من السلطة ذات الشأن والا غرم المخالف غرامة مالية .

٦ ــ توضع شروط عادلة للسماح بنزع الملكية موقتا او دائـــما في الاراضي التي تحوي فائدة تاريخية او اثرية .

٧ ــ لا تعطى الرخصة باجراء الحفريات الا لاشخاص يقدمون ادلة كافية على اختبارهم الاثري ، وعلى الدولة المنتدبة عند اعطاء هذه الرخص ان لا تستثني علماء امة ما.

٨ ــ يمكن اقتسام محصول التنقيب بيـــن الاشخاص الذين اجروه والسلطة ذات الشأن بالنسبة التي تعينها هي . فاذا تعذر الاقتسام لاسباب علمية يعطى للمكتشف تعويض عادل بدل قسم من محصول التعديل .

المادة ٢٢ ــ تكون الانكليزية والعربية والعبرانية اللغات الرسمية في فلسطين ، فكل عبارة او كتابة بالعربية على طوابع او عملة فلسطين تكرر بالعبرانية وكل عبارة او كتابة بالعبرانية تكرر بالعربية .

المادة ٢٣ ــ تعترف ادارة فلسطين بالايام المقدسة (الاعياد) عند كل طائفة من طوائف فلسطين ايام راحة مشروعة لافراد تلك الطائفة .

المادة ٢٤ – تقدم الدولة المنتدبة لمجلس عصبة الامم تقريرا سنويا يرتاح اليه المجلس عن التدابير التي اتخذت في اثناء السنة لتنفيذ شروط صك الانتداب وترسل نسخ من جميع الانظمة والقوانين التي تسن او تصدر في اثناء السنة مع التقرير .

المادة ٢٥ – يحق للدولة المنتدبة بسماح مجلس جمعية الامم ان تؤجل او توقف تطبيق ما تراه من هذه الشروط غير مطابق للاحوال المحلية الحاضـرة في الأملاك الواقعة بين نهر الاردن والحد الشرقي لفلسطين كما سيعين في آخر الامر وان تضع من التدابير لادارة هذه الاملاك ما تراه ملائما لتلك الاحوال بشرط ان لا يعمل عمل يكون مخالفا لشروط المواد ١٥ و١٦و١٨ .

المادة ٢٦ – توافق الدولة المنتدبة على انه اذا وقع نزاع ما بينها (الدولة المنتدبة) وبين عضوا آخر في عصبة الامم يتعلق بتفسير شروط صك الانتداب او تطبيقها يعرض هذا النزاع على المحكمة الدائمة للعدل الدولي المنصوص عليها في المادة الرابعـة عشرة من عهد عصبة الامم اذا لم يمكن حله بالمفاوضات .

المادة ٢٧ – يلزم موافقة مجلس عصبة الامم على كل تعديل في شروط صك الانتداب هذا .

المادة ٢٨ – يتخذ مجلس جمعية الامم من التدابير في حالة انتهاء الانتداب المخول بموجب هذا الصك للدولة المنتدبة ما يراه ضروريا لصون استمرار الحقوق المكتسبة في المادتين ١٣ و١٤ على الدوام بضمان العصبة ويستخدم نفوذه لان يكفل بضمان العصبة احترام حكومة فلسطين الاحتـرام التام للعهود المالية التي اخذتها ادارة فلسطين على عاتقها في عهد الانتداب وفي جملة ذلك حقوق الموظفين في المعاش والمكافأة .

تحفظ الصورة الاصلية لهذا الصك في محفوظات جمعية الامم وترسل صور مصدقة بواسطة السكرتير العام لعصبة الامم الى جميع اعضاء العصبة .

علي المحافظة، المرجع السّابق، ص 167.

الملحق رقم(2)، وثيقة المعاهدة البريطانيّة– الأردنيّة 20 فيفري 1928م.

المعاهدة المبرمة بين صاحب الجلالة البريطانية وصاحب السمو أمير شرق الاردن في ٢٠ شباط ١٩٢٨

لما كان لصاحب الجلالة البريطـــانية بموجب انتداب أتمن عليه في ٢٤ تموز سنة ١٩٢٢ صلاحية في الاقليم المشمول بذلك الانتداب .

ولما كان صاحب السمو امير شرق الاردن قد انشأ حكومة في ذلك القسم من الاقليم المنتدب عليه المعروف بشرق الاردن .

ولما كان صاحب الجلالة البريطانية مستعدا للاعتراف بوجودحكومة مستقلة في شرق الاردن تحت حكم صاحب السمو امير شرق الاردن (على طريق اتفاق يعقد مع صاحب السمو)على ان تكون تلك الحكومة دستورية وتضع صاحب الجلالة البريطانية فيموقف يؤدي معه التزاماته الدولية بشأن هذه البلاد .

فلذلك اعتزم الآن صاحب الجلالة البريطانية وصاحب السمو امير شرق الاردن ان يعقدا اتفاقا لهذه المقاصد، وعينا لتلك الغاية مندوبيهما المفوضين :

صاحب الجلالة ملك بريطانيا العظمى وايرلنده والممتلكات البريطانية . وراء البحـــــار وامبراطور الهند . عن بريطانيا العظمى وايرلنده الشمالية .

صاحب المقام الجليل الفيلد مارشال اللورد بلومر (ج.س.ب.) (ج.س.م.ج.) و(ج.س.ف.). و (ج.ب.أ.)

وعن صاحب السمو امير شرق الاردن

حسن خالد باشا ابو الهدى

اللذين بعد ان تبادلا تفويضيهما التامين ووجداهما بالشكل الصالح الملائم اتفقـــا على ما يلي : —

المادة ١ — يوافق صاحب السمو الامير على ان يمثل صاحب الجلالة البريطانية في شرق الاردن معتمد بريطاني يعمل بالنيابة عن المندوب السامي لشرق الاردن وعلى

ان تجري المخابرات بين صاحب الجلالة البريطانية وجميع الدول الاخرى من الجهة الواحدة وبين حكومة شرق الاردن من الجهة الثانية عن طريـــق المعتمد البريطاني والمندوب السامي السالفي الذكر .
و يوافق صاحب السمو الامير على ان النفقات العادية للحكومة المدنيـــة والادارة ومرتبات المعتمد البريطاني وموظفيه تتحملها بأسرها شرق الاردن، ويهيئ صاحب السمو الامير محل لاقامة البريطانيين من موظفي المعتمد البريطاني .

المادة ٢ — ان سلطتي التشريع والادارة المؤتمن عليهما صاحب الجلالة البريطانية بصفة كونه منتدبا على فلسطين يتولاهما في هذا القسم المعروف بشرق الاردن من الاقليم المنتدب عليه صاحب السمو الامير عن طريق الحكومة الدستوريـــة التي يعينها بحدودها قانون شرق الاردن الاساسي واي تعديل يطرأ عليها بموافقة صاحب الجلالة البريطانية .

ان كلمة (فلسطين) في سائر مواد هذا الاتفاق — مالم ترد معرفة على وجه آخر — تعني ذلك الشطر من الاقليم المنتدب عليه الواقع الى الغرب من خط مرسوم من نقطة تبعد ميلين غربي مدينة العقبة على الخليج المعروف بذلك الاسم صعودا في منتصف وادي عربة والبحر الميت ونهر الاردن حتى ملتقاه بنهر اليرموك ومن ثم في منتصف ذلك النهر حتى التخوم السورية .

المادة ٣ — يوافق سمو الامير على انه لايعين في شرق الاردن — مدة الاتفاق الحاضـــر — موظف من غير جنسية شرق الاردن دون موافقة صاحب الجلالة البريطانية، وسيضبط عدد الموظفين البريطانيين المعينين على هذا المنوال في حكومة شرق الاردن وشروط استخدامهم باتفاق على حدة .

المادة ٤ — يوافق صاحب السمو الامير على اتخاذ وسن اية قوانـــين او اوامر اوانظمة قد يقتضيها القيام التام بما على صاحب الجلالة البريطانية من التزامات وتبعات دولية بشأن بلاد شرق الاردن وعلى ان لاتقبل اوتسن في شرق الاردن ايـــة قوانين اواوامر اوانظمة يمكن ان تعرقل القيام التام بتلك الالتزامات والتبعات الدولية .

المادة ٥ — يوافق صاحب السمو الامير على ان يسترشد بنصيحة صاحب الجلالة البريطانية التي تسدى اليه عن طريق المندوب السامي لشرق الاردن في جميع الامـــور المختصة بصلات شرق الاردن الخارجية وكذلك في جميع الامور الهامة التي تمس الالتزامات والمصالح المـــالية والدولية لصاحب الجلالة البريطانية بشأن شرق الاردن . ويتعهد سمو الامير ان يتبع في شرق الاردن في الادارة والمالية وموارد الحكومة خطة من شأنها ان تكفل الاستقرار والتنظيم الصالح لحكومته وامورها المالية .

ويوافق على ان يجعل صاحب الجلالة البريطانية على علم بالتدابير المقترحة والمتخذة لانفاذ هذا التعهد على الوجه اللائق، ويوافق فوق ذلك على انه لايغير طريقة مراقبة الاموال العامة في شرق الاردن من غير موافقة صاحب الجلالة البريطانية .

المادة ٦ — يوافق صاحب السمو الامير على ان يرجع الى مشورة صاحب الجلالة البريطانية في قانون الميزانية السنوي وفي اي قانون يختص بالمواد التي تنطوي عليهـــا نصوص هذا الاتفاق وفي آي قانون من الانواع التالية وهي : —

(١) اي قانون يمس نقد شرق الاردن او له صلة باصدار اوراق نقدية (بنكنوت).

(٢) اي قانون يفرض رسوما متفاوتة .

(٣) اي قانون يمكن ان يجعل الاشخاص المنتمين الى جنسية اية دولة من عصبة الأمم او الى اية دولة وافق صاحب الجلالة البريطانية بموجب معاهدة على ان يضمن لها نفس الحقوق التي كانت تتمتع بها فيما لو كانت عضوا في العصبة المذكورة

— خاضعين او مستهدفين لاي فقد اهلية لم يخضع ولم يستهدف له الاشخاص الذين هم من الرعايا البريطانيين او الذين ينتمون الى جنسية اية دولة أجنبية.

(٤) اي قانون خاص ينص على وراثة عرش الامير او على انشاء مجلس وصاية.

(٥) اي قانون يمنح نفسه فيه اي ارض او مال او هبة اخرى او عطية .

(٦) اي قانون يمكن ان يتولى الامير بمقتضاه السيادة على قطر خارج عن شرق الاردن .

(٧) اي قانون يختص بحق المحاكم المدنية في القضاء على الاجانب .
(٨) اي قانون مغير او معدل او مضيف لتفاصيل احكام القانون الاساسي .

المادة ٧ — لا يكون بين فلسطين وشرق الاردن اي حاجز جمركي ما لم يقع اتفاق بين البلدين ، والتعريفة الجمركية لشرق الاردن يوافق عليها صاحب الجلالـة البريطانية .

تدفع حكومة فلسطين الى حكومة شرق الاردن المبلغ المقدر من الرسوم الجمركية المفروضة على قسم البضائع الداخلة الى فلسطين من اقليم غير شرق الاردن،ثم تدخل لشرق الاردن فيما بعد للاستهلاك المحلي،ولكن يحق لحكومة فلسطين ان تحجز من المبالغ التي تدفع على هذا الحساب المبلغ المقدر من الرسوم الجمركية التي تفرضها شرق الاردن على ذلك القسم من البضائع التي تدخل شرق الاردن من اقاليم غير بلاد فلسطين ثم تدخل فلسطين فيما بعد للاستهلاك المحـــلي .

وتلقى تجارة ومتاجر شرق الاردن في الموانئ الفلسطينية من التسهيلات ما تلقاه تجارة فلسطين ومتاجرها على السواء .

المادة ٨ — لا توضع عقبة في سبيل اتحاد شرق الاردن بمن تود من الممالك العربية المجاورة في الجمارك او المقاصد الاخرى ما دام ذلك يتفق مع الالتزامات الدوليـة لصاحب الجلالة البريطانية .

المادة ٩ — يتعهد صاحب السمو الامير بقبول وتنفيذ ما يمكن ان يعده صاحب الجلالة البريطانية ضروريا من النصوص المعقولة في المواد القضائية لصيانة مصالـح الاجانب، وستدمج هذه الشروط في اتفاق على حده يبلغ الى مجلس عصبة الامم وريثما يعقد اتفاق كهذا فلا يؤتى بأجنبي امام محكمة اردنية من غير موافقة صاحب الجلالة البريطانية .

يتعهد صاحب الســـمو بقبول وتنفيذ ما يمكن ان يعـده صاحب الجلالة البريطانية ضروريا من النصوص المعقولة في المواد القضائية لصيانة القانون وحق القضاء بشأن المسائل الناجمة عن العقائد الدينية للطوائف الدينية المختلفة .

المادة ١٠ ــ يمكن لصاحب الجلالة البريطانية ان يحتفظ بقوات مسلحة في شرق الاردن ويمكن ان ينشيء وينظم ويراقب في شرق الاردن قوات مسلحة قد تكون في رأيه ضرورية للدفاع عن البلاد ولتأييد صاحب السمو الامير في صيانة السلام والنظـــام . ويوافق صاحب السمو الامير على ان لا ينشيء ولا يحتفظ في شرق الاردن اويسمح بأن ينشأ او يحتفظ بأي قوات عسكرية من غيرموافقةصاحب الجلالة البريطانية .

المادة ١١ ــ يعترف صاحب السمو الامير بالمبدأ الذي يعتبر ان تكاليف القوات اللازمـــة للدفاع عن شرق الاردن عبء على واردات تلك البلاد ــ تستمر شرقالاردن عند نفاذ هذا الاتفاق على تحمل سدس تكاليف قوة الحدود لشرق الاردن وتتحمل كذلكــحالما تسمح موارد البلاد الماليةــفرق الزيادة ما بينتكاليف القواتالبريطانية المرابطة في شرقالاردن وتكاليفهذه القوات فيما لوكانت مرابطة في بريطانيا العظمى في الدرجة التي تعتبر هذه القوات في نظر صاحب الجلالة البريطانية ــ مستخدمة في شؤون شرق الاردن وحدها .

المادة ١٢ ــ ما دامت واردات شرق الاردن غير كافية لسد النفقات العادية للادارة التي تنفق بمصادقة صاحب الجلالة البريطانية ــ بما فيها اي انفاق على قوات محلية تكون شرق الاردن عرضة لها بموجب المادة ١١ ــ فيؤخذ بتدبير اعانة مـــن الخزانة البريطانية على سبيل هبة او قرض ،تعضيـــدا لواردات شرقالاردن ويتخذ صاحب الجلالة البريطانية التدابير لدفع فرق الزيادة من نفقات القوات البريطانية المرابطة في شرق الاردن ، والمعتبرةعند صاحب الجلالة البريطانية انها مستخدمة من أجل شرق الاردن الى الحد والاوان اللذين تظل فيهمـــا واردات شرق الاردن غير كافية لاحتمال زيادة كهذه .

المادة ١٣ ــ يوافق صاحب السمو الامير على ان تتخذ وتسن جمـــيع القوانين او الاوامر والانظمة التي يتطلبها صاحب الجلالة البريطانية من حين لآخر للقيام بمرامي المادة العاشرة وان لا تقبل ولا تسن في شرق الاردن اية قوانين او اوامر او انظمة قد تصطدم في رأي صاحب الجلالة البريطانية بمرمى تلك المادة .

المادة ١٤ – يوافق صاحب السمو الامير ان يتبع نصيحة صاحب الجلالة البريطانية بشأن اعلان الحكم العرفي في جميع شرق الا ردن اوفي اي جزء منها، وان يعهد بادارة ذلك الجزء او تلك الاجزاء التي قد توضع تحت الحكم العرفي في شرق الاردن الى ذلك الضابط الذي قد يرشحه او اولئك الضباط الذين قد يرشحهم صاحب الجلالة البريطانية من قوات جلالته البريطانية، ويوافق صاحب السمو كذلك على اتخاذ قانون خاص – عند اعادة الحكومة المدنية – يبرئ فيه القوات المسلحة المحتفظ بها صاحب الجلالة البريطانية من تبعة اي تصرف او اهمال او تقصير وقع خلال الحكم العرفي . .

لمادة ١٥ – يمكن لصاحب الجلالة البريطانية ان يتولى حق القضاء على جميع اعضاء القوات المسلحة التي يحتفظ بها او يراقبها صاحب الجلالة البريطانية في شرق الاردن. ووفاء للغرض من هذه المادة والمواد الخمس السالفة الذكر فلفظة (قوات مسلحة) تعتبر انها شاملة للمدنيين الملحقين بالقوات المسلحة او المستخدمين فيها .

المادة ١٦ – يتعهد صاحب السمو الامير بأن يقدم في كل حين كل تسهيلات لتنقل قوات صاحب الجلالة البريطانية – بما فيها استعمال اللاسلكـي والخطوط البرية لمصلحتي البرق والهاتف وحق مد خطوط برية – ولنقل وخزن الوقود والعتاد والذخيرة واللوازم على طرق شرق الاردن وسككها الحديدية ومعابرها المائية وموانيها .

المادة ١٧ – يوافق صاحب السمو الامير على ان يسترشد بنصيحة صاحب الجلالة البريطانية في جميع الشؤون المختصة بالامتيازات واستثمار المـواد الطبيعية وانشاء وادارة سكك الحديد وعقد القروض .

المادة ١٨ – ما من ارض في شرق الاردن يتنازل عنها او تؤجر او توضع باية طريقة تحت مراقبة اية سلطة اجنبية وهذا لا يمنع صاحب السمو الامير من اتخاذ ما قد يكون ضروريا من التدابير لاقامة ممثلين اجانب ولتنفيذ احكام المواد السالفة .

المادة ١٩ – يوافق صاحب السمو الامير على انه ريثما تعقد اتفاقات خاصة بتسليم المجرمين تختص بشرق الاردن فمعاهدات تسليم المجرمين النافذة بين صاحب الجلالة البريطانية والدول الاجنبية تتناول شرق الاردن .

المادة ٢٠ – ينفذ هذا الاتفاق حالما يبرمه الفريقان الساميان المتعاقدان بعد قبوله من جانب الحكومة الدستورية التي تؤلف بموجب المادة الثانية، وتعتبر الحكومة الدستورية موقتة الى ان يصدق على الاتفاق على ذلك الوجه، ولا شيء يمنع الفريقين الساميين المتعاقدين من النظر حينا بعد حين في نصوص هذا الاتفاق بقصد اي تنقيح قد يلوح انه مرغوب فيه في الاحوال التي توجد عند ذلك .

المادة ٢١ – لقد صيغ الاتفاق الحاضر في لغتين الانكليزية والعربية وسيوقع مفوض كل من الفريقين الساميين المتعاقدين على نسختين انكليزيتين وآخرين عربيتين و يكون للصيغتين عين المقام من الاعتبار، وانما عند الاختلاف بينهما في تفسير مادة من مواد الاتفاق يكون للصيغة الانكليزية التقدم .

وثقة بما تقدم فقد وقع المندوبان المفوضان المذكوران على الاتفاق الحاضر في القدس، في هذا اليوم العشرين من شهر شباط سنة ١٩٢٨ .

(بلومـــر) (حسن خالد ابو الهدى)

علي المحافظة، المرجع السّابق، ص 175.

الملحق رقم (3)، خريطة إمارة شرق الأردن.

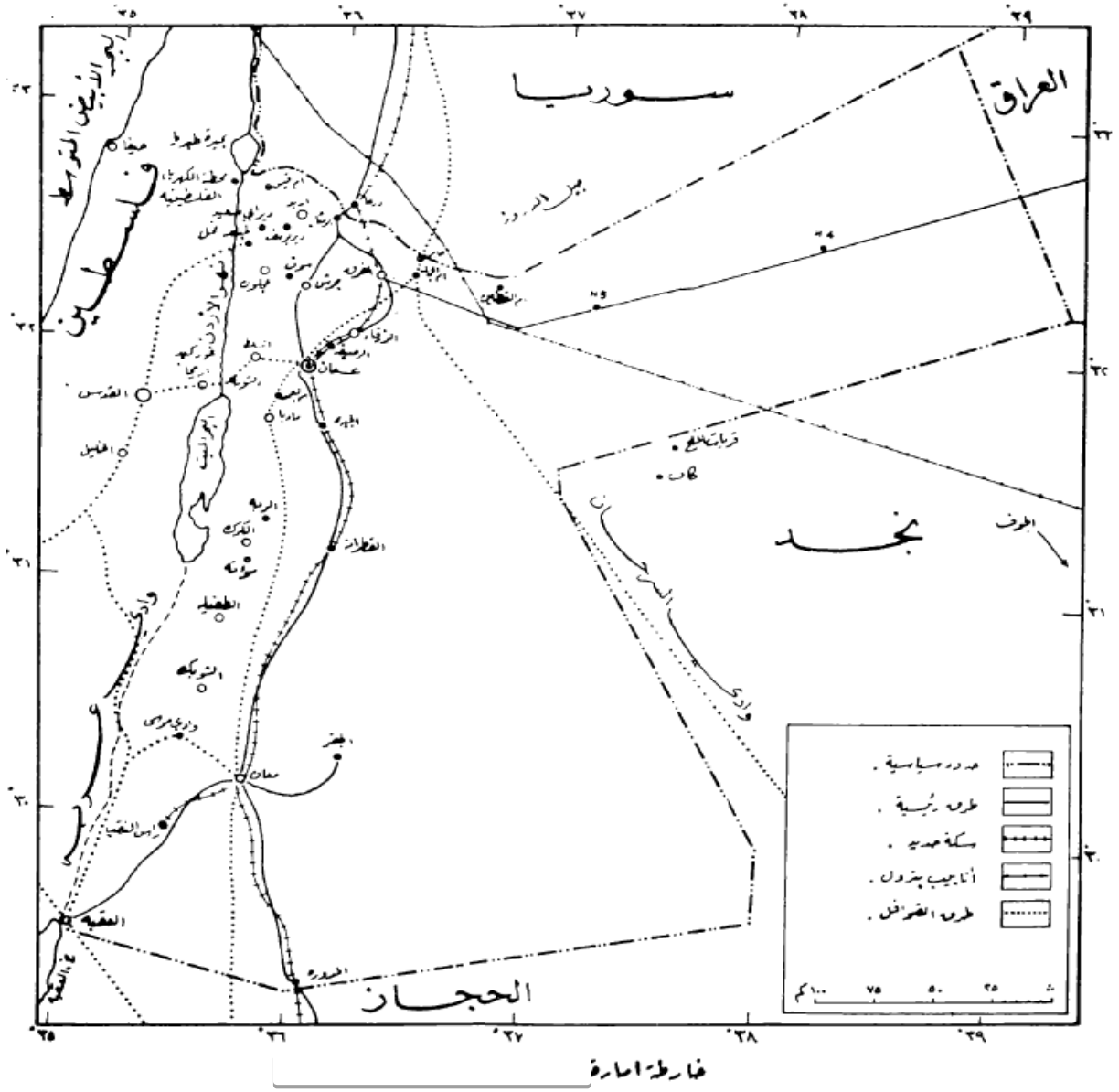

علي المحافظة، المرجع السّابق، ص223.

الملحق رقم(4)، صورة الأمير عبد الله بن الحسين يوقع وثيقة الاستقلال.

سلامة صالح النعيمات وآخرون، المرجع السّابق، ص 19.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

1- المصادر:

أ - الوثائــق:

- **الوثائق الهاشميّة، أوراق عبد الله بن الحسين**، شركة الدار العربيّة الأردنيّة للصحافة والطّباعة والّنشر والتّوزيع، عمّان، المجلد1، 1993م.

ب- الكتــب:

- أرسلان شكيب، **مدونة أحداث العالم العربي ووقائعه(1800-1950م)**، ط2، الدار التقدمية، لبنان، 2011م.

- بروكلمان كارل، **تاريخ الشعوب الإسلامية**، نقلها إلى العربية، نبيه أمين فارس، ومنير البعلبكي، ط5، دار العلم، بيروت، 1973م.

- بن الحسين عبدالله، **مذكراتي**، الاهلية للنّشر والتّوزيع ومكتبة برهومه، الأردن، 1989م.

- توماس لويس، **لورانس في بلاد العرب ــ شهادات تاريخية ــ** ، ترجمة صالح عثمان، الاهلية للنّشر والتّوزيع، الأردن، 2009م.

- سعيد أمين، **الثورة العربية الكبرى -تاريخ مفصل جامع للقضية العربية في ربع قرن-**، المجلد3، مكتبة مدبولي، القاهرة،(د س).

***ملوك المسلمين المعاصرين ودولهم**، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1999م.

- غلوب جون باغوت، **غلوب باشا- حياتي في المشرق العربي-**، ترجمة جورج حتر، وفؤاد فيّاض، الاهلية للنّشر والتّوزيع، الأردن، 2005م.

- قدري أحمد، **مذكراتي عن الثورة العربية الكبرى**، مطابع بن زيدون، دمشق، 1956م.

– ولسن ماري، **عبدالله وشرق الأردن بين بريطانيا والحركة الصهيونية**، ترجمة فضل الجرّاح، شركة قدمس للنّشر والتّوزيع، العراق، 2000م.

2- المـــراجع:

– أصّاف عزتلو يوسف بك، **تاريخ سلاطين بني عثمان**، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، 2014م.

– أوينهايم ماكس فرايهيرفون، **البدو(فلسطين، سيناء، الأردن، الحجاز)**، ترجمة محمود كيبيو، ط2، الفرات للنّشر والتّوزيع، لبنان، 2007م.

– بشير سليمان، **جذور الوصاية الأردني**، قدمس للنّشر والتّوزيع، لبنان، 2001م.

– بوفريحات هدى، **قصة وتاريخ الحضارات العربية (العراق، الأردن)**، بيروت، 1999م، ج9،ج10.

– الجميعي عبد المنعم إبراهيم، **المشرق والمغرب العربي دراسات في التّاريخ الحديث والمعاصر**، دار الكتب، القاهرة، 2013م.

– حسن خليل، **التاريخ السياسي للوطن العربي**، منشورات الحلبي الحقوقيّة، لبنان، 2012م.

– الخالدي محمد فاروق، **المؤامرة الكبرى على بلاد الشّام**، دار الراوي للنّشر والتّوزيع، الأردن، 2000م.

– خوري فيلب، **سوريا والانتداب الفرنسي**، ترجمة مؤسسة الأبحاث العربيّة، مؤسسة الأبحاث العربيّة، بيروت، دس،

– روجان يوجين، **العرب من الفتوحات العثمانيّة إلى الحاضر**، ترجمة، محمد إبراهيم الجندي، مؤسسة هنداوي للتّعليم والثّقافة، القاهرة، 2011م.

- السّقار رائد خالد، **الأردن خلال سنوات الحرب العالمية الثانية 1939ــ 1945م دراسة سياسية اقتصاديّة اجتماعيّة**، مركز الكتاب الاكاديمي، الأردن، 2015م.

- شقيرات أحمد صدقي علي، **تاريخ الإدارة العثمانيّة في شرق الأردن 1864–1918م**، دار خالد الحام للنّشر والتّوزيع، الأردن، د س.

- الشّيخ رأفت، **تاريخ العرب المعاصرة**، عين للدراسات والبحوث الإنسانيّة والاجتماعيّة، مصر، 1996م.

- ضاهر مسعود، **المشرق العربي المعاصر**، من البداوة إلى الدولة الحديثة، مكتبة مؤمن قريش، بيروت، 1986م.

- طربين أحمد، **تاريخ المشرق العربي المعاصر**، المطبعة الجديدة، دمشق، 1986م.

- طقّوش محمد سهيل، **تاريخ بلاد الشّام (الحديث والمعاصر)**، دار النفائس، لبنان، 2014م.

- طلاس مصطفى، **الثورة العربية الكبرى**، ط4، طلاس للدراسات والترجمة والنّشر، دمشق، 1978م.

- عبد الستار لبيب، **أحداث القرن العشرين منذ 1919م**، ط3، دار الشرق، لبنان، 1986م.

- العبودي محمد بن ناصر، **بلاد الشركس**، مكتبة الملك فهد للنشر والتوزيع، الرياض، 2000م.

- العدوان عبد الحليم منّاع أبو العماش، **التعددية السياسية في المملكة الهاشميّة الأردنيّة(1921ــ1989م)**، مركز الرياديين للدراسات والأبحاث، عمّان، 2008م.

- العدول جاسم محمد، وهيم طالب محمد، السبعاوي عوني عبد الرحمن، **تاريخ الوطن العربيّ المعاصر**، دار ابن الاثير للطّباعة والنّشر، العراق، 2005م.

- عزالدين نجلاء، **العالم العربي الحديث**، ترجمة، محمد عوض إبراهيم، محمد يوسف نجم، محمد دوبك، برهان الدين التاجان، دار الحياء للكتب العربية، القاهرة، 1962م.

- الفاعوري إبراهيم، **جغرافية الوطن العربي**، دار الدجلة للنّشر والتّوزيع، الأردن، 2012م.

- الفوزان كليب سعود، **المراسلات المتبادلة بين الشّريف حسين والعثمانيين(1908–1918م) دراسة تحليلية**، مكتبة الإسكندرية، مصر، 1997م.

- المحافظة علي، **تاريخ الأردن المعاصرة (عهد الإمارة 1921–1946م)**، الجامعة الأردنيّة، 1973م.

- المحسن جهاد، **القبيلة والدولة في شرق الأردن**، البنك الأهلي الأردني، الأردن، 200م.

- مكاوي نجلاء سعيد، **مشروع سوريا الكبرى**، مركز دراسات الوحدة العربيّة، لبنان، 2010م.

- ملحم أسامة، **وحدات القياس**، ط2، ددن، الأردن، 2015م.

- منسي محمود صالح، **الشرق العربي المعاصر ــ الهلال الخصيب ــ**، الهيئة العامة لمكتبة الإسكندرية، مصر، 1990م.

- نجم زين العابدين شمس الدين، **تاريخ العرب الحديث والمعاصر**، دار الميسرة للنّشر والتّوزيع، الأردن، 2011م.

- النعيمات سلامة صالح، الربيع فايز محمد، الشورة صالح علي، **تاريخ الأردن تاريخ وحاضر**، وزارة التربية والتعليم وإدارة المناهج والكتب المدرسية، الأردن،2016م.

- هاردنج لانكستر، **أثار الأردن**، ترجمة، سليمان موسى، منشورات اللجنة الأردنية للتّعريب والتّرجمة والّنشر، الأردن، 1965م.

- ياسين نمير طه، **تاريخ العرب الحديث والمعاصر**، دار الفكر، عمّان، 2009م.

- ياغي إسماعيل أحمد، **تاريخ العالم العربي المعاصر**، مكتبة العبيكان، الرياض، 2000م.

3 ــ الرسائل والاطروحات الجامعية:

- عبد الرحيم جيهان بنت شار علي، **الأثار السياسية والحضارية للانتداب الفرنسي والبريطاني على بلاد الشام(1342ــ 1359هـ/ 1924ــ 1939م)**، بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في التّاريخ الإسلامي الحديث والمعاصر، كلية الشريعة والدراسات الإسلاميّة، جامعة أم القرى، السعوديّة، 1432هـ/ 2011م.

- محمد لطيفة، **الهيمنة الأمريكية على مجلس الأمن في فرض العقوبات الاقتصادية (دراسة حالة إيران)**، بحث مقدم استكمالا للحصول على درجة الماجستير في العلاقات الاقتصاديّة الدوليّة، قسم الاقتصاد والعلاقات الدوليّة، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، سوريا، 1434هـ/ 2013م.

- النيف ممدوح منوخ ذياب، **التعليم في عمّان 1921ــ 1946م**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التّاريخ، قسم التّاريخ، عمادة الدراسات العليا، جامعة مؤتة، الأردن، 2009/2008م.

4 ــ المقالات في المــجلاّت والدوريات:

- أبو دية سعد،" الجيش العربي وتأسيس إمارة شرق الأردن"، مجلة المؤرخ العربي، العراق، المجلد14، العدد35، 1988م.

- شاوي عصام نجم،" دور بريطانيا في تأسيس إمارة شرق الأردن عام 1921م"، مجلة أبحاث ميسان، كلية التّربيّة، جامعة ميسان، العراق، المجلد7، العدد13، 2010م.

- عبد العوادي عبدالله كاظم، وعصام نجم شاوي،" غلوب باشا ودوره في قمع حركة مايس عام 1941م في العراق"، مجلة كلية التّربيّة، جامعة ميسان، العراق، العدد4، د س.

– المسعود هدا عبد الرحمن السليمان،" ملكية الأراضي في شرق الأردن 1921ــ 1946م"، المجلة الأردنيّة للتّاريخ والآثار، الأردن، المجلد6، العدد2، 2011م.

– ملكاوي حنان سليمان وعبد المجيد الشناق،" العلاقات الأردنيّة اللبنانيّة 1921ــ 1946م"، مجلة العلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة، المجلد41، ملحق1، كلية الادب، الجامعة الأردنيّة، الأردن، 2014م.

– نايل محمد عبد الرحمن،" المعاهدة العراقيةــ البريطانية 1921م، والمعاهدة الأردنيّة ــ البريطانيّة 1928م دراسة مقارنة"، المجلة الأردنيّة للتّاريخ والآثار، الجامعة الأردنية، المجلد10، العدد1، 2016م.

– هياجنة رائد أحمد، وثابت الغازي العمري،" المعاهدة الأردنيّة البريطانيّة 1928م وأثرها في التطور السّياسي في إمارة شرق الأردن"، مجلة جامعة القدس للأبحاث والدراسات، الأردن، العدد29، 2013م.

5 ــ الموسوعات والقواميس والمعاجم:

– البازعي سعيد بن عبد الرحمن، **الموسوعة العربيّة العالميّة**، ط2، مؤسسة أعمال الموسوعة للنّشر والتّوزيع، الرياض، 1999م.

– الخوند مسعود، **الموسوعة التاريخيّة الجغرافيّة**، دار رواد النهضة للطّباعة والنّشر، لبنان،1994م.

– الزركلي خيرالدين، **الأعلام، قاموس التراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب و المستعربين والمستشرقين**، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، 2002م، ج2، ج3، ج4، ج5، ج8.

- السيّد فؤاد صالح، **موسوعة أعلام القرن التاسع عشر في العالمين العربي والإسلامي**، مكتبة حسن العصرية، لبنان، 2014م.

- الشّامي يحيى، **موسوعة المدن العربيّة الإسلاميّة**، دار الفكر العربي، بيروت، 1993م.

- محاسيس نجاة سليم، **معجم المعارك التاريخية**، منتدى السورية الأزبيكية، الأردن،2011م.

- محمود محمد موسى، **موسوعة الوطن العربيّ**، دار الدجلة للنّشر والتّوزيع، الأردن، 2012م.

- مرزوق إبراهيم، **موسوعة أهم الاحداث التاريخيّة**، دار الثقافة للنّشر، القاهرة، 2002م.

- منصور جوني، **معجم الأعلام والمصطلحات الصهيونيّة والإسرائيليّة**، مكتبة المهتدين، فلسطين، 2009م.

فهرس المحتوى

العنوان **رقم الصفحة**

الإهداء

شكر وتقدير

مقدمة 01-05

الفصل الأوّل: منطقة الأردن قبل تأسيس الإمارة.....06- 21

أولاً- لمحة تاريخيّة وجغرافيّة حول منطقة الأردن.....07

أ- جغرافياً.....07

ب- تاريخياً.....08

ثانياً- منطقة شرق الأردن بداية القرن العشرين..... 11

أ- شرق الأردن خلال الحرب العالميّة الثانيّة..... 11

ب- الأردن خلال الثورة العربيّة والعهد الفيصليّ.....12

1- الأردن خلال الثورة العربية الكبرى.....12

2 - الأردن خلال العهد الفيصليّ.....15

ج- الحكومات المحليّة.....18

الفصل الثّاني: نشأة إمارة شرق الأردن.....22- 42

أولاً- تأسيس إمارة شرق الأردن.....22

أ- تأسيس إمارة شرق الأردن.....22

ب- إنشاء الحكومة المركزيّة.....26

ثانياً- الانتداب البريطانيّ في شرق الأردن.....30

أ- أسباب فرض الانتداب على شرق الأردن..... 30

ب- فرض الانتداب على شرق الأردن..... 31

ثالثا- التّطورات السياسية للإمارة.....33

أ- المعاهدة البريطانية- الأردنيّة..... 33

ب- النّضال السياسيّ وتشكيل الأحزاب.....37

الفصل الثّالث: الأردن خلال وبعد الحرب العالمية الثانية.....43- 62

أولاً- الأردن خلال الحرب العالميّة الثانيّة.....43- 58

أ- أوضاع الأردن خلال الحرب.....43

1- إقتصادياً.....43

2- إجتماعياً.....47

3- سياسياً.....49

4- عسكرياً.....49

ب- موقف ودور الأردن في الحرب العالميّة الثانيّة.....50

ثانياً- نهاية الانتداب واستقلال الإمارة.....58

أ- نضال الأردنيين السياسي لتحقيق الاستقلال.....58

ب- استقلال الإمارة.....59

الخاتمة.....63- 65

الملاحق.....66- 83

قائمة المصادر والمراجع..... 84- 91

فهرس المحتوى..... 92- 95